جامعةعبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص:اقتصاد وتسيير مؤسسات

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري
دراسة تحليلية للفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017

مقدمة من طرف الطالب:
لعطار أحمد
غنيم عمار

تحت إشراف
د.بن حراث حياة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
مقررا	بن حراث حياة	أستاذة محاضرة قسم أ	جامعة مستغانم
رئيسا	بوقروة مريم	أستاذة محاضرة قسم أ	جامعة مستغانم
مناقشا	دردور أمال	أستاذة مساعدة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

إلى وطني العزيز الجزائر الصامدة بأهلها

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقنا للنجاح..... السند والقدوة.... والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من رضاها غايتي وطموحي..... فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر.... إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة..... صاحبة البصمة الصادقة في حياتي.... والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

رفقاء البيت الطاهر الأنيق ..... أشقائي وشقيقاتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذه الأطروحة

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين.
بادئ اشكر رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وانعم علينا بالعافية وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى نخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الدكتورة برا هيمي بن حراث التي قبلت تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل فلها اخلص التحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات وإرشادات وعلى كل ما خصتني به من جهد ووقت طوال إشرافها على هذه الدراسة حيث توجيهاتها الكريمة ونصائحها القيمة ظاهرة في أكثر من موقع من صفحات هذه الرسالة.

كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم لمناقشة هذه الرسالة ليساهموا في انجازها وخروجها إلى النور.

ولا يفوتني توجيه الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية عبد الحميد بن باديس مستغانم وكل الإداريين والعاملين في الجامعة على حسن المعاملة وطيبها في انجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع او المساندة.

وأتقدم بالشكر إلى الوالدة التي كانت السند لاستكمال هذا العمل كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد والى كل من أمدني يد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة .

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا.....

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء .....

الشكر.....

فهرس المحتويات..... أ

قائمة الجداول..... ج

قائمة الأشكال ..... د

قائمة الملاحق..... و

المقدمة العامة 01

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد..... 06

المبحث الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 07

المطلب الأول : المعايير المستخدمة لتحديد الحجم و المفهوم.....07

المطلب الثاني : بعض التعاريف المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....09

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد و المجتمع.....13

المبحث الثاني : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15

المطلب الثاني : نقاط قوة و ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....16

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط.....18

المبحث الثالث : عوامل نجاح و مشاكل و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....18

المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....18

المطلب الثاني : المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....19

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 21

خلاصة الفصل الأول.....23

الفصل الثاني : دراسة إحصائية تقييميه لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد 25

المبحث الأول : الأدوات المستخدمة و معطيات الدراسة.....25

المطلب الأول : الأدوات المستخدمة.....25

المطلب الثاني : معطيات الدراسة.....26

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة.....28

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....28

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....41

خلاصة الفصل الثاني.....50

الخاتمة العامة 52

قائمة المصادر و المراجع.....55

الملاحق.....**61**

الملخص 67

قائمة الجداول و الأشكال و الاختصارات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري	12
الجدول (2-1)	تطور و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	26
الجدول (2-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط، المنطقة الجغرافية، الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	27
الجدول (2-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	27
الجدول (2-4)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول 2017	29
الجدول (2-5)	نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول 2017	31
الجدول (2-6)	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول 2017	
الجدول (2-7)	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة خلال الفترة 2013-2016	34
الجدول (2-8)	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة الفترة 2013-2016	35
الجدول (2-9)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من 2017	37
الجدول (2-10)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017	39
الجدول (2-11)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	42
الجدول (2-12)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2013-2016	43
الجدول (2-13)	مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال 2013-2014	45
الجدول (2-14)	مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال 2013-2015	47

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2-1)	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	29
الشكل (2-2)	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	30
الشكل (2-3)	تطور نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013- 2016	31
الشكل (2-4)	إنشاء و شطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول 2017	34
الشكل (2-5)	تطور معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	35
الشكل (2-6)	تطور معدل شطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013- 2016	36
الشكل (2-7)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم خلال السداسي الأول من 2017	37
الشكل (2-8)	تطور المؤسسات حسب الحجم مقارنة مع التطور العام لإجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	38
الشكل (2-9)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017	39
الشكل (2-10)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة الجغرافية إلى غاية السداسي الأول من 2017	40
الشكل (2-11)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 الى غاية السداسي الأول من 2017	42
الشكل (2-12)	معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	43
الشكل (2-13)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2013-2017	44
الشكل (2-14)	تطور مساهمة القيمة المضافة خلال الفترة 2013-2014	45
الشكل (2-15)	مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2014	46
الشكل (2-16)	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات الفترة 2013-2015	47
الشكل (2-17)	مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015.	48

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	61
الملحق 02	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	63
الملحق 03	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حسب الجهات من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017	63
الملحق 04	مقارنة نسبة مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لحجم السكان المشتغلين الفترة من 2013-2017	64
الملحق 05	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط من 2013 -2014	65

مقدمة عامة

المقدمة العامة

تمثل التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء جد مهمة، و لقد أثبتت التجارب و الدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية و احد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة، خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل و توفير مناصب الشغل و تحقيق قيمة مضافة و خلق الثروة .

و تعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، و هذا بتبنيها مع بداية الثمانينات لبرامج الإصلاح الاقتصادي و التحليل الهيكلي حيث تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام (الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة) إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة، كما أصدرت الدولة بعض التشريعات من اجل تطوير و ترقية هذا القطاع، و عملت على توفير كافة التسهيلات من خلال إنشائها لمختلف الهيئات و المؤسسات التي من شانها أن تطور الاستثمار عامة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص.

و بالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع إلا انه مازال قطاعا هشا، يواجه العديد من الصعاب و العراقيل جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو ترقية و تحسين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا لتنميتها و تطويرها و جعلها قادرة على المنافسة، حيث قامت الدولة بتبني العديد من البرامج الوطنية و الأجنبية.

مما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

و لإثراء هذا الموضوع و الإلمام بمختلف الجوانب الأساسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة مختلف المشاكل التي تعترض طريقها.
- ما علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية .
- فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

1) فرضيات البحث:

كل هذه التساؤلات اخترنا لها عدة فرضيات تتمثل فيما يلي:

- طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل و الصعاب.
- علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية تكمن في المساهمة في التشغيل . القيمة المضافة .....
- تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري في كونها مصدرا لاستقطاب اليد العاملة وخلق مناصب شغل.

2) أهمية البحث:

- الأهمية الأكاديمية والعلمية:

نأمل أن يكون هذا العمل مكمل للثروة المرجعية والغنية التي تملكها جامعة مستغانم وجامعات أخرى، وان يكون أداة إرشاد للباحثين المقبلين الذين يودون التعمق في البحث أو المعرفة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- الأهمية الاجتماعية:

تكمن أهمية البحث في دراسة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية وبالتالي خلق فرص عمل.

3) أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- توضيح بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها إشكالية التعريف ومعايير التصنيف ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية .
- إبراز بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع.

4) أسباب اختيار البحث:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة و تحقيق التنمية الاقتصادية كما أنها تعد ظاهرة اقتصادية واجتماعية فاختيارنا لهذا الموضوع نابع من هذه الأهمية والمكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تزامن الفترة الحالية مع تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ميولي الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع.

5) حدود البحث :

1- الحدود النظرية:

موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا الى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تعريف الجزائر لهذا النوع من المؤسسات ومعرفة خصائص و أهمية هذا القطاع بالإضافة إلى المشاكل التي تعيقها.

2- الحدود المكانية:

تتمثل في تطرقنا إلى دراسة شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- الحدود الزمنية:

تم التركيز على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال الفترة الزمنية 2013 إلى غاية 2017

6) منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و دورها في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،و القيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية باستخدام برنامج Excel.

ولتدعيم موضوع البحث اعتمدنا على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث متمثلة في الرسائل الجامعية والملتقيات مجلات ومواقع الانترنت من اجل إثراء الموضوع.

7) هيكل البحث :

لمعالجة الإشكالية والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين:

1- الفصل الأول: يخص الجانب النظري و يحتوي على 3 مباحث، في المبحث الأول تناولنا إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها وتصنيفها عند بعض الدول والتركيز على تعريف الجزائر وتوضيح أهميتها في الاقتصاد والمجتمع، أما المبحث الثاني تطرقنا الى خصائص ومميزات و أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم نشاطاتها. أما فيما يخص المبحث الثالث لقد تناولنا عوامل نجاح ومشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الفصل الثاني : هو عبارة عن جانب تطبيقي

8) صعوبات البحث:

- اقتصار الدراسة على المقالات والمذكرات والمجلات.
- تباين بعض الإحصائيات في بعض من المجلات والدراسات

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة وانه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة ، وكمن هو معتاد فان الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع ، على عكس الدول النامية التي استفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية . لكن مشكل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد املئا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية و اقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي أصبحت تواجه مشكلتين التنمية و العولمة

المبحث الأول:إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسط

بالرغم من الاتفاق على درجة أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة إلا انه لا يوجد تعريف موحد يفي إلى وضع جوانب محددة وخاصيات كاملة لها وذالك من اجل إتباع سياسات وبرامج واستراتيجيات مماثلة و عليه يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالا بحد ذاته نظرا لاختلاف أراء المهتمين بالتنمية الصناعية والباحثين المتخصصين حول وضع تعريف موحد وشامل ودقيق يخص هذا القطاع و الذين يرجعون سبب ذالك إلى:[1]

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي وتنوع نشاطاته وفروعه
- مدى التقدم التكنولوجي في مجال الصناعة والخدمات .

المطلب الأول : المعايير المستخدمة لتحديد الحجم والمفهوم

لقد كانت محاولة وضع مجموعة من المعايير التي يمكن أن تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الدول من أهم انشغالات الباحثين والدارسين في هذا المجال وعليه تم الاتفاق على تبني مجموعتين من المعايير لتحديد الحجم و المفهوم الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو كمي و منها ما هو نوعي.[2]

1) المعايير الكمية:

حيث تهتم هذه المعايير بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من الخصائص الكمية التي يمكن استخدامها لأغراض إحصائية وتنظيمية وذالك نظرا لسهولة الحصول عليها وجمعها [3]، ومن بين هذه المعايير يوجد :

1-1) معيار عدد العمال:

يعتبر معيار عدد العمال احد المعايير الأساسية والأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسات نظرا لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة لكن لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال الواجب تواجدهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة إلى أخرى كما أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية بل يوجد متغيرات اقتصادية ذات اثر كبير على حجم المنشاة كحجم الإنتاج و المعدات التقنية و أيضا لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة لكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن هناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة ولكنها توظف عددا كبيرا من العمال ولا يمكن إدراجها ضمن هذا القطاع كذالك وعليه الاعتماد على هذا المعيار لوحده لتحديد حجم المؤسسات قد لا يسهل المقارنة على النطاق الدولي لاختلاف نوعية العمل من بلد لأخر ومهما يكن فان لهذا المعيار استخداما واسعا لدى العديد من الدول[4].

---

[1] محمد محروس إسماعيل،اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية / تطبيقية) دار الجامعات المصرية، 1998 ، الإسكندرية، ص:110

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء ، 2002، الأردن ، ص:16

[3] كمال عايشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية ، جامعة سطيف ، 2003، ص 2

[4] - د. فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005، ص ص: 48-49.

2-1) معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار احد المعايير الأساسية المستعملة في تحديد حجم المؤسسة و الطاقة الإنتاجية لكن استعماله يختلف من بلد لأخر ومن قطاع إلى قطاع أخر لذالك فعدم توازنه يجعله غير كافي لتحديد الحجم أو وضع تعريف دقيق وعليه فمن الأحسن استعماله مع معيار أخر لتفادي أية مشكلة[1].

3-1) معيار معامل رأس المال:

هذا المعيار يجمع بين المعيارين السابقين معيار رأس المال و معيار العمالة باعتبارهما احد العناصر المحددة للطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية و يحسب بالعلاقة K/L.

حيث (K) يمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل

و (L) يمثل عدد العمال

و الناتج المتحصل عليه يقصد به كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة و غالبا ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي بها رأس مال قليل و مرتفعا في القطاعات التي تحتاج إلى رأس مال كبير.[2]

4-1) معيار رقم الأعمال :

يعتبر هذا المعيار معيارا صادقا و الذي يعبر عن مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية وهو من أهم المعايير الحديثة في تصنيف المؤسسات و يستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا لكن عدم ثباته و تذبذبه من حين لأخر لا يجعله كافيا لتحديد حجم المؤسسة لذالك لا يجب استخدامه لوحده كمعيار[3].

2) المعايير النوعية:

تهتم هذه المعايير بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا على عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة و التقنية المستخدمة وتفيد في تحليل الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات في هذا القطاع في تحقيق التنمية المحلية[4]، ومن بين هذه المعايير ما يلي

1-2) المعيار القانوني:

يهتم التشريع القانوني بالمؤسسات ويحدد شكلها القانوني من خلال طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طرق تمويله حيث يمكن التفريق بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة وبين المؤسسات الفردية و الجماعية.

وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات الأفراد شركات التضامن شركات التوصية البسيطة و بالأسهم المحاصة المحلات التجارية مكاتب السياحة الشحن صناعات منتجات الألبان و الخضر والفواكه وغير ذالك [5].

---

[1]- خالد عبد العزيز السهلاوي ،معدل و عوامل الانتشار م.ص.م ، الإدارة العامة، 2001، ص: 41

[2]- بريش سعيد ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي الرابع ، جامعة عنابة ، 2006، ص: 320.

[3]- د.فتحي سيد عبده، مرجع سبق ذكره ، ص: 50.

[4]- كمال عايشي ، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

[5]- نفس المرجع السابق، ص:321.

2-2) المعيار التنظيمي (الإداري):

حسب هذا المعيار تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجمع بين الإدارة و الملكية في شخص واحد و الذي يقوم باتخاذ القرار في إنتاج سلعة أو خدمة معينة بالإضافة إلى صغر حجم الطاقة الإنتاجية و الذي يكون محليا إلى حد كبير[1].

3-2) معيار الانتشار في السوق :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تنافسية و ليست احتكارية و بالتالي حصتها في السوق محدودة وهدفها قد يكمن في توسيع درجة الانتشار و ليس التمركز في قطاع سوقي واحد [2].

ومما سبق يبدو أن هذه المعايير هي التي يتم الاعتماد عليها لتحديد حجم ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم و لكن درجة أهميتها تختلف من دولة إلى دولة أخرى فبعض الدول تجمع بين معيارين أو أكثر لتحديد الحجم والمفهوم و بعض الدول تكتفي باستعمال معيار واحد .

المطلب الثاني: بعض التعاريف المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول المتقدمة :

1-1) الولايات المتحدة الأمريكية :

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعياري عدد العمال و رأس مال المستثمر على أنها " الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار "[3].

2-1) اليابان :

عرفت اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار العمالة رأس المال ومعامل رأس المال على أنها " الوحدات التي يعمل بها اقل من 300 عامل برأس مال مستثمر اقل من 50 مليون ين أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فاقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا كما يختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة"[4].

3-1) بريطانيا:

عرفت بريطانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعياري العمالة و رأس المال على أنها " الوحدات الصناعية التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن 1 مليون دولار"[5].

2) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية:

1-2) الهند:

عرفت الهند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد كذالك على معياري العمالة و رأس المال واعتبرتها:"المنشاة التي توظف اقل من 50 عاملا إذا استخدمت الآلة أو اقل من 100 عامل إذا لم تستخدم

[1]- محمد محروص إسماعيل، الإقتصاديات الصناعية ، دار الجامعة المصرية ، الإسكندرية ، 1987، ص: 106.

[2]- السيد ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة (المفهوم و المشكلات) دار الجامعة المصرية ، الإسكندرية، 1999، ص: 106.

[3]- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه، 2005، جامعة الجزائر ، ص: 20.

[4]- بيومي صقر، تأثير التأمين الإجتماعي على تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 2001، ص: 60.

[5]- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص: 180.

الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 40.000 روبية "[1].

2-2) السودان:

عرفت دولة السودان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "المنشات الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتجاوز رأسمالها المستثمر قيمة 86 ألف دولار متضمنا بذالك المباني والأراضي "[2].

3-2) مصر:

تختلف التعاريف المتواجدة في دولة مصر وتتعدد وأهمها التعريف الذي يأخذ بعين الاعتبار معياري العمالة و رأس المال والذي يتمثل في "الصناعات التي تعتمد على استخدام العمالة تتراوح مابين 06-49 عاملا وتستخدم حجما نسبيا من رأس المال الذي لا يزيد عن 1 مليون جنيه مصري "[3].

3) تعاريف المنظمات الدولية لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين التعاريف المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تعاري ف المنظمات و التكتلات الدولية مثل:

1-3) تعريف الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني تمارس نشاطا اقتصاديا تشغل على الأكثر 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو[4].

2-3) تعريف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[5]:

1-2-3) المؤسسة المصغرة :

هي التي يكون فيها اقل من عشرة موظفين وإجمالي أصولها اقل من 100.000 دولار أمريكي وكذالك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي

2-2-3) المؤسسة الصغيرة:

هي التي تضم اقل من 50 موظفا وكل من أصولها و حجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

3-2-3) المؤسسة المتوسطة:

عدد موظفيها اقل من 300 موظف أما كل من أصولها و حجم المبيعات لسنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

---

[1]- حسن القمحاوي ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة مفتاح التنمية في الهند، إسلام أون لاين، 2009، ص: 03.

[2]-نفس المرجع السابق، ص: 03.

[3]- موقع وزارة الصناعة في مصر، www.mti.gov.org.

[4]- د.جيلالي بوشرف،فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الإقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم6، ص: 173.

[5]- سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري23- 24- 2011.

3-3) تعريف لجنة الأمم المتحدة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

في الدول النامية:

- من 15- 19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 20- 90 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

بالنسبة للدول الصناعية:

- من 05- 99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 100- 499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

4-3) تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:

تعرف هذه اللجنة المشروع الصغير بأنه ذالك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل كما مما يلي[2]:

- استقلال الإدارة المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة .
- رأس المال يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك .
- العمل في منطقة محلية يعيش العاملون و الملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية .
- حجم المشروع صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشرع.

4) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة إذ صادقت على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000 وبالتالي كرست هذا المفهوم وهو يعتمد على ثلاث معايير أساسية رقم الأعمال عدد العمال الحصيلة السنوية لرقم الأعمال[3].

وفي ظل التحولات العميقة التي شاهدته ا الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01[4] المؤرخ في 2001/12/12 الذي يترجم إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة كما انه يحدد معالم إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف واضح وصريح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر عام 2001.

ونظرا لتغيير نمط النمو في إطار سياسة الدولة في تنويع الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى وتشجيع ودعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم 18- 01 المؤرخ في 2001/12/12 ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ما جاء في المادة الخامسة (05) من القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10

---

[1]- سليمة غدير، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007، ص: 07،08.

[2]-هالة محمد لبيب عنبة، ادارة المشوعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط1، جامعة الدول العربية، مصر،2004.

[3]- شيبان اسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2009،2008،ص:07.

[4]-للاطلاع أكثر يمكن الرجوع الى قانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية،العدد 77 بتاريخ15 جانفي 2001.

جانفي 2017 " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري تستوفي معيار الاستقلالية"[1].

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 18- 01 يتضح لنا انه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذالك بالزيادة عما كان سابقا وهذا راجع أساسا إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

ولقد جاء القانون الجديد بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه كما يلي:

- **الأشخاص المستخدمون:** هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت آو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة 12 شهر.

- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة صغيرة ومتوسطة والجدول يوضح ذالك:

الجدول رقم (1- 1) تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري

المعيار / النوع	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار جزائري)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	اقل من 40	لا يتجاوز 20
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	مابين 400 إلى 4000	مابين 200 إلى 1000

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي :

التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تامين احتياجات الأعضاء من الخدمات و السلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .

المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام تمتاز بإمكانيات مالية و مادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات و الإعفاءات المختلفة وكذالك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

[1]- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 ص 05.

[2]- نفس المرجع ، ص 05 و 06.

المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص و يندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة (المؤسسات الفردية وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية و الفنية ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط وعن أمثلة ذالك نجد المعامل الحرفية والورشات الصناعية ...الخ). (مؤسسات الشراكة سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال أو شركة ذات المسؤولية المحدودة)[1].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد والمجتمع

يتفق جميع المسؤولين وأصحاب القرار في العالم إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي واستقراره لما لها من عدة مزايا وخصائص تفتقدها كثير من المؤسسات الاقتصادية وهي مرنة للتحولات العالمية و الأزمات الاقتصادية العاصفة بأدوات التنمية وإنها تمثل المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فضلا عن كونها النواة الرئيسية كثير من مؤسسات متعددة الجنسيات حيث تعتبر ركيزة أساسية لجل الاقتصاديات المتطورة[2] .ويمكن تحديد أهميتها فيما يلي:

1) تلبية الحاجات الحالية للسكان :

تعمل المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة على امتصاص الاختلالات المسجلة على الصعيد القطاعات و الفروع الصناعية التي تعمل على تلبية احتياجات السكان بشكل مباشر فطبيعة هذه المؤسسات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمكنها من تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع والمنتجات على مستوى السوق المحلي والوطني بالإضافة إلى هذا فهي تعمل على خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

2) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتحقيق التوازن الإقليمي والتنمية الاجتماعية:

يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب اجتماعي هام نتيجة ارتباط المشاريع الصغيرة غالبا مع العائلة مما يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثماراتها نحو الأفضل وبهذا تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن والتنمية الإقليمية وذالك لقدرتها على الانتشار و قلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها ومحدودية نشاطها مما يجعلها قادرة على ممارسة نشاطها في المناطق النائية وإعادة توزيع الاستثمار فهي بذالك تساعد على تنمية المناطق المعزولة وتوجيه الاستثمارات إليها.

3) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية :

ان توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر من شانه المساهمة في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من اجل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يراه مجال خصبا لاستقطاب هذه الاستثمارات وقد تزايد الاتجاه إلى تدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها من خلال ترقية أشكال المقاولة بالباطن و توفير المناخ الاستثماري المناسب و المشجع.

---

[1]- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011، ص: 16.

[2]- دراجي كريمو، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، مخبر الصناعات التقليدية ، جامعة الجزائر 03 ، المجلد05 ، العدد02 ، سنة 2016 ، ص 47 ص 48.

4) أهمية المؤسسات الاقتصادية في التكيف مع المتقلبات و الأزمات الاقتصادية:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبرى في التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي اقل وقت ممكن ويعود هذا إلى صغر حجم الاستثمار مما يسهل عليه التحول الاقتصادي وبالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات.

5) أهمية المؤسسات الاقتصادية و المتوسطة في التكامل الصناعي ودعم المؤسسات الكبيرة:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسمح بتحقيق التكامل مع الصناعات الكبرى وذالك من خلال توفير العديد من المدخلات لها و استيعاب مخرجاتها كما أنها تعتبر كمصدر لتكوين الخبرات وتدريب العمال من خلال تقديم دورات تدريبية ومهنية مختصة لعمال المؤسسات الكبرى بالإضافة إلى قيامها بدور المورد و تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن وعادة ما تبني المؤسسات الكبرى إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار[1].

6) توظيف حجم مهم من اليد العاملة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة اليد العاملة كونها تعتمد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية و يقدر متوسط تشغيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة ب 50 بالمائة من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص.

7) توفير مناصب شغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كبيرة في الوقت التي تعاني الدول لا سيما النامية من مشكلة البطالة و تتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة.

8) مصدر لتوليد الناتج القومي:

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الدول الغربية ب 30 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي وهي نسبة معتبرة خاصة إذا استثنينا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاطات الأخرى غير الصناعية.

9) دعم الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذالك لقدراتها على التحول إلى الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكاليفها بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية و هو ما يعني محدودي وارداتها.

[1]- قمان أنيسة ، محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص 74 ص 75.

10) تنمية المناطق الريفية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة اكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية و هذا ما يساعد على توفير فرص العمل لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و التقليل من الهجرة إلى مناطق الحضرية.

المبحث الثاني : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:

1)مرونة الإدارة:

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع الغير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير و تبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار و رسمية العلاقات الوظيفية[1].

2) سهولة التكوين:

حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و الوضوح و السهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات و الوثائق و بالإضافة إلى ذالك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال و ليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة[2].

3) صغر الحجم:

مما يساعد على المرونة و التكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق[3].

4) المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق:

حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج او نوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات و قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى كذالك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها[4].

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، ط 01،2002م-1422هـ ، ص: 27.

[2]- طاهر محسن منصورالغالبي، ادارة و استراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة و المتوسطة ، دار وائل للنشر ، ط 01،2009، ص:27.

[3]- عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة،العدد05، ماي 2010، ص:267.

[4]- عمار شلابي، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

5) انخفاض رؤوس الأموال:

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس مال و ذالك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين[1].

6) التجديد:

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من اجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبتالتطورات الاقتصادية و التكنولوجية من خلال التجديد و الابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم[2].

7) أنماط الملكية:

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة لملكيته و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية و العائلية أو في شركات الأشخاص وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية.

8)انخفاض وفورات الحجم و أهمية الاستفادة من وفورات التجمع:

تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية و حجم الإنتاج و يتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع اخر من الوفورات ألا و هو وفورات التجمع وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية[3].

المطلب الثاني: نقاط قوة وضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الخصائص العديدة التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه مجموعة من العناصر يمكن أن تمثل فرص أو تهديدات لها أو بعبارة أخرى نقاط قوة تكون في صالحها العملي و نقاط ضعف تكون ضدها وعائقا لتطورها.

1) نقاط القوة:

تتمثل نقاط القوة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجمها ومن أهم ايجابيتها مايلي:

1-1) التكيف مع المحيط[4]:

حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتوغل في الأسواق إلى جانب المؤسسات الكبيرة في نفس النشاط والقيام بالاستفادة من أجزاء السوق وهذا ما يسمح لها بالنمو السريع في هذه الأجزاء التي تخلت عنها

[1]- محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، فيفري 2004.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

[3]- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص: 04.

[4]- بريش سعيد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي الرابع ، جامعة عنابة، 2006، ص:66.

المؤسسات الكبيرة كونها لا تستطيع تلبية بعض الحاجيات الخاصة وبذالك تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع المحيط نظرا لعدة أسباب منها:

2-1) تطوير أساليب الإنتاج :

- التغيرات المتكررة والحاصلة في الطلب
- الحاجة الملحة إلى تنويع المنتجا

3-1) تمركز قواها :

باستطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركيز قواها على دراسة وضعية المؤسسات المنافسة وإمكانية توسيع نشاطها وحصتها السوقية بفعل النمو والتطور الذي يوازيها.

4-1) التنظيم الفعال:

يعتبر الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطا وغير معقد على عكس المؤسسات الكبيرة وهذا ما يجعل علاقات العمل والاتصال بين المدير والأفراد سليمة ومتطورة بالإضافة إلى العلاقات الخارجية مع الزبائن التي تكون مباشرة والمعلومات تكون اقل تشتتا وذات مصداقية ومنه تمييز احتياجات المؤسسة بطريقة سهلة والتي تتمثل خاصة في طريقة التسيير [1].

2) نقاط الضعف :

تتمثل خاصة في طريقة التسيير ويمكن التمييز بين :

- سلوك رئيس المؤسسة :

غالبا ما يكون رئيس المؤسسة مالكها (الجمع بين الملكية والإدارة) لكنه يفتقر إلى المعرفة الإدارية والفنية التي يتطلبها نجاح المشروع وان الافتقار للقدرة والوقت الكافي لانجاز الوظائف الإدارية بشكل جيد قد اثبت انه من أسباب الضعف الرئيسية لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الناجحة [2].

- اليد العاملة:

تتميز اليد العاملة بنقص التأطير وقلة الخبرة وقصور في الكفاءة التشغيلية في العديد من المجالات وهذا يعيق العمل المتقدم [3].

- ضعف مستوى التمويل:

تبقى استقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبية مهما كان عملها لأنها مرتبطة بالقروض المصرفية المتراكمة.

- عدم كفاية الأموال الخاصة [4]:

لا يسمح نقص الأموال الخاصة بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما قد يؤدي بها إلى تفاقم الديون والتكاليف المالية (الفوائد المتراكمة).

---

[1]- MAKHLOUF, Organisation et gestion des entreprise, ed pages bleus,2006,alger, PP :18-19.

[2]- Idem, P : 19.

[3]- فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، 2005،ص:83-90.

[4]- Michet Darbelet et autres, l'essentiel sur le management, ed Berti, 2006, Paris, PP :435-436.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى[1]:

- المؤسسات الصناعية
- المؤسسات الخدماتية
- المؤسسات التجارية .

1-4) المؤسسات الصناعية (القطاع الصناعي):

هي تلك المؤسسات التي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات إنتاجية نهائية أو وسيطة وذالك بالاعتماد على الآلات و المعدات التي تملكها المؤسسة و يضم القطاع الصناعي العديد من الأنشطة الصناعية التي يبدأ فيها عمل المشاريع الصغيرة كالطباعة و لعب الأطفال و الملابس و غير ذالك أو إنتاج المواد الغذائية المختلفة كالأجبان و الخبز والبسكويت و غير ذالك و تسعى اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إنتاج السلع التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كثيفة أو تكنولوجيا عالية بل تلك التي تحقق اكبر ربح بأقل تكلفة.

2-4) المؤسسات التجارية (القطاع التجاري):

تقوم هذه المؤسسات بشراء و بيع وتوزيع سلعة مصنعة أو سلع مختلفة أو تعبئة سلعة أو تغليفها ثم بيعها بقصد الحصول على هامش ربح كتجار الجملة أو التجزئة و الوسطاء ويمكن أن تتخصص كل مؤسسة تجارية في نشاط واحد أو في أكثر من نشاط.

3-4) المؤسسات الخدماتية (قطاع الخدمات):

يتميز هذا القطاع بإقبال الكثير من المشاريع الصغيرة عليه نظرا لما يحققه من أرباح و عوائد مناسبة دون الحاجة لاستثمارات كبيرة إذا ما قورنت بمشاريع القطاع الصناعي و التجاري حيث تقوم هذه المؤسسات نيابة عن العميل بالأعمال التي لا يستطيع القيام بها ليس لتكلفتها أو صعوبة تنفيذها فحسب بل لانشغاله بأعمال أخرى متخصصة ومن بين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمارات الطباعة المحاسبة المحاماة إصلاح وصيانة السيارات وغيرها.

المبحث الثالث: عوامل نجاح ومشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي:

- تحديد الهدف ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس ومنه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة.

- كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة" في المكان المناسب وفي الوقت المناسب والجودة المناسبة وبالسعر المناسب هو الهدف المحدد للعمل التجاري.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، استراتيجيات و آليات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، دار الفكر العربي، 2009، القاهرة، ص ص: 30-31.

- الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل الرقابة المالية الاحتفاظ بسجلات جيدة الرقابة على المخزون الرقابة على الإنتاج وذالك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة ... وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها.

- معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل و الحصول عليه من مصادره المناسبة وذالك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل.

- اختيار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من ابرز الأسباب التي تؤدي إلى نجاحها.

- التمويل المناسب بأشكاله:

الداخلي: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم.

الخارجي : عن طريق الاقتراض من الأصدقاء الأقارب أو المؤسسات المالية.... فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي غالى الخارج وذالك لمواجهة الالتزامات[1].

- مواجهة التحديات التنافسية حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه و على هذا فان مواجهة التحديات التنافسية المستمرة و المتجددة أصبحت عملية ضرورية.

- تميز المنتجات المستمرة حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة تقليل التكلفة الخدمات المتميزة للعميل زيادة الجودة...

- زيادة فاعلية وكفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية داخل المؤسسة حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال والأشياء الصحيحة، والكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم[2].

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها فيما يلي:

1) مشاكل الائتمان و التمويل:

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل – لاسيما البنوك التجارية – عن تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باحتياجاتها من التمويل ويرجع ذالك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي وفي الغالب فان الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامية غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة اكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهو ما يؤدي

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص-ص : 63-65.

[2]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2002، ص-ص: 11-12.

بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات و المعدات و الخامات و قطع الغيار....[1] .

2) مشاكل إدارية:

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات و تعقيد الشبكات نقص تكوين الموظفين نقص الإعلام الوثائق المطلوبة[2].

3) مشاكل تسويقية:

وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذالك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع[3].

4) مشاكل نقص الخبرة و المعلومات:

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة صناعة نقل سياحة فلاحة...) إلا أن نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه كما أن جهل أصحاب المؤسسات و حصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق كذالك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.

كما أن الاختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات[4].

5) المشاكل الفنية:

وتتمثل فيما يلي:

5-1) صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي : تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

---

[1]- عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[2]- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطةفي الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 ،2004، ص: 39.

[3]- رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة مؤسسة رمال البلاستيك تقرت، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2006-2007، ص: 17.

[4]- محمد الصالح زويتة،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 19.

2-5) صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية : سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء و المكونات مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

3-5) صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجي ة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل و الدعم اللازم لها[1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعزل عن الظروف و التحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها لذالك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:

1) ثورة المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها لذالك تصمم نظم المعلومات من اجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر وان عدم محاولة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي و المعرفي لان تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية [2].

2) التطور التكنولوجي:

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية[3].

3) التصدير:

يلعب مصدروا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها

- تزايد النمو
- تزايد الأرباح

[1]- أحمد غبولي،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص: 32.

[2]- حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 13.

[3]-رضا زهواني، مرجع سبق ذكره ، ص: 13.

- تزايد عدد العملاء
- المزايا الضريبية
- فتح أسواق إضافية
- تحسين المنافسة
- اتساع المنتجات و الخدمات

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بان المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح و يرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

- الروتين والبيروقراطية الإدارية.
- حواجز التجارة الخارجية.
- صعوبات النقل.
- عدم توفر الكفاءات البشرية.
- عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير.
- عدم توافر منتجات منافسة[1].

4) عالمية الجودة:

ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي و التي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية.

وترك المجال لآليات العرض والطلب[2].

5) إجراءات الحد من التلوث:

أصبح التلوث من اكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من مخلفات عملياتها الإنتاجية واستخدام موارد غير الضارة وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج[3].

6) رفع الكفاءة الإدارية و البشرية:

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتناسب مع عملية التحديق والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة[4].

---

[1]- حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 31-32.

[2]- احميدة مالكية،محاولة تقييم أدوات التحليل الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008-2009، ص:11.

[3]- احميدة مالكية، نفس المرجع السابق، ص: 11.

[4]- أحمد غبولي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هذا الفصل حول إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبين لنا انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير و التصنيفات التي تعتمدها ، و كذالك هو الحال في الجزائر و هذا ما ركزنا عليه من خلال التطرق إلى التعريف الجديد حسب المشرع الجزائري ، و إبراز الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات و تحديد المشاكل و المعوقات التي تعترضها .

كذالك ومن خلال دراستنا لهذا الفصل ، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل و ذالك لسهولة إنشائها و تكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها .

لكن و بالرغم من كل الامتيازات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه هناك عدة مشاكل و معوقات من شانها أن تحد من نشاطه و تعرقل تطوره.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

بعد التطرق إلى الجزء النظري و الذي خصصناه لتقديم عام حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث بعض التعاريف الخاصة ببعض الدول ، و بالتركيز على تعريف الجزائر حسب القانون الجديد ،و كذالك التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل و المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات ، سوف نخصص الدراسة التطبيقية لتقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إبراز دورها الاقتصادي من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا .

تتضمن هذه الدراسة التطبيقية المباحث التالية :

- **المبحث الأول :** الأدوات المستخدمة و معطيات الدراسة
- **المبحث الثاني :** التحليل و نتائج الدراسة

المبحث الأول : الأدوات المستخدمة و معطيات الدراسة

سوف نتناول في هذا المبحث المنهجية العلمية المستخدمة في الجانب التطبيقي و الأدوات المستخدمة، كما سوف نتناول معطيات الدراسة التي سوف يتم تحليلها و مناقشتها.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة

سنعتمد في معالجة إشكالية البحث على طريقة التحليل الإحصائي لمساهمة ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر ، بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر بالمؤشرات الدولية سواء كانت عربية أو أروبية ، و لقد لجانا إلى جمع البيانات الأولية من خلال نشريه المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم كمصدر رئيسي ، بالإضافة إلى بعض المراجع و المجلات و مواقع الانترنت المختلفة ذات صلة بالموضوع.

أما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فتتمثل في إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث تعدادها ،نموها ،توزيعها ودورها الاقتصادي من خلال : التشغيل ، القيمة المضافة ، الناتج الداخلي الخام و دراستها خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017 كونها فترة مرت بالكثير من التطورات و التغيرات على مستوى هذا القطاع من اجل أن يتسنى لنا تقييم الوضع في الجزائر بخصوص دور هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني الجزائري كبديل لقطاع المحروقات

المطلب الثاني : معطيات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بجمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية مستخرجة من نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم ،حيث اعتمدنا في عملية التحليل على استخدام برنامج اكسل الذي ساعدنا في ترجمة و رسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل قراءة الجداول و المساعدة في عملية التحليل.

قمنا بتجميع كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة من الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من عام 2017 في جداول ، حيث قسمنا كل جدول حسب موضوع الدراسة الذي قسمناه إلى فروع كما يلي :

الفرع الأول : تطور و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم ، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية .

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الأول : تطور و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

الجدول (2-1) : تطور و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات الحرفية	المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات المعنوية		
	المؤسسات المعنوية	المهن الحرة				الإنشاء	إعادة الإنشاء	الشطب
2013	459414	142169	175676	557	777816	39355	8191	8249
2014	496989	159960	194562	542	852053	39343	7286	9054
2015	537901	178994	217142	532	934569	41919	6949	7956
2016	575906	211083	235242	390	1022621	41635	8056	11686
2017	595810	220516	243699	264	1060289	18411	3544	2051

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم ، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية.

الجدول (2-2) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم ، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية ، الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

السنوات	التوزيع حسب الحجم			التوزيع حسب قطاع النشاط					التوزيع حسب المنطقة الجغرافية		
	مؤسسات مصغرة 1-9	مؤسسات صغيرة 10-49	مؤسسات متوسطة 50-250	خدمات	البناء و أشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الفلاحة و الصيد البحري	خدمات الصناعة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2013	38158	1016	123	228592	150910	73037	4616	2259	316364	102533	40517
2014	36365	1065	145	251629	159775	78108	5038	2439	344405	108912	43672
2015	907659	24054	2855	277379	168557	83701	5625	2639	373337	118039	46525
2016	993170	26281	3170	302564	174848	89597	6130	2767	400615	125696	49595
2017	1035891	21202	3196	316044	177727	92804	6392	2843	415242	129767	50801

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة.

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

الجدول (2-3) :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

السنوات	المؤسسات الخاصة		مجموع المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الحرفية	مجموع مناصب الشغل	حجم السكان المشتغلين	القيمة المضافة الوحدة : مليار دينار جزائري	الناتج الداخلي الخام الوحدة : مليار دينار جزائري
	الأجراء	أرباب المؤسسات							
2013	1176377	777259	1953636	48256	/	2001892	10788000	7138.24	7634.43
2014	1259154	851511	2110665	46567	/	2157232	10566000	7846.13	8526.58
2015	1393256	934037	2327293	43727	/	2371020	10594000	/	9237.87
2016	1489443	1022231	2511674	29024	/	2540698	10845000	/	/
2017	1517990	1060289	2578279	23679	/	2601958	10858000	/	/

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة.

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة إحصائية تقييميه لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين ، الأول نتطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر من خلال دراسة إحصائية لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعدادها ، نموها ، شطبها و توزيعها حسب قطاعات النشاط و حسب الجهات ، أما المطلب الثاني نتطرق فيه لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال دراسة إحصائية لدورها في توفير مناصب الشغل ، مساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الوطني الخام .

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر من خلال دراسة تطورها ، حركيتها من إنشائها و شطبها ، كذالك توزيعها حسب الحجم ، قطاع النشاط و التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من عام 2017 مع تحليل و تفسير النتائج.

و قبل التطرق إلى دراسة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر يجب ذكر أهم تقسيم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات و هياكل الدعم الخاصة بتنمية هذا القطاع ، فحسب الوزارة المعنية فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى :

المؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص و هي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية و مؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الصناعات التقليدية : و هي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة ، و بحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة لذالك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذالك ابتداء من سنة 2010 و عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1]

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لإستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014 ص 6.

الفرع الأول : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الفترة 2013-2017

1 - تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

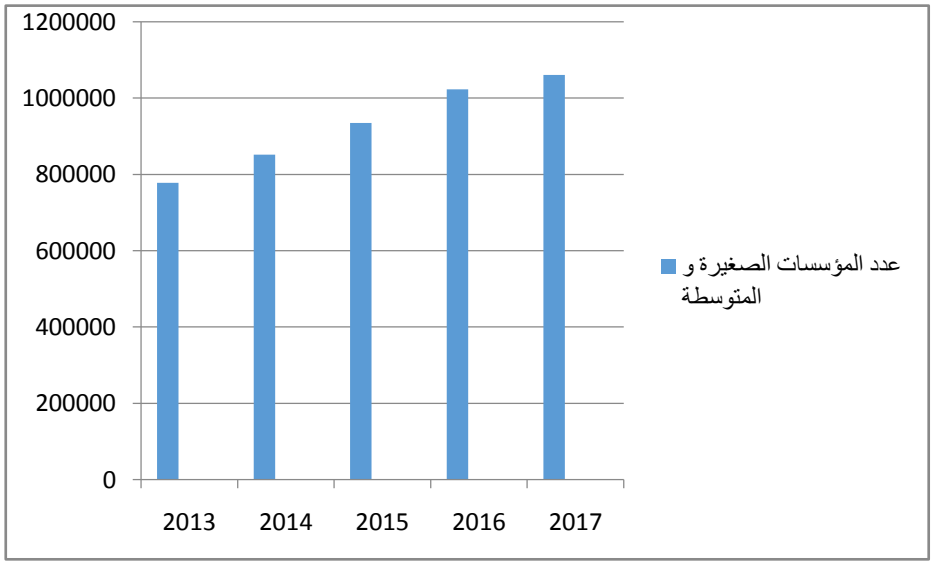
الجدول (2-4) :تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ،الفترة 2013 إلى 2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1060289

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2- 1).

من خلال قرائننا الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 777816 مؤسسة عام 2013 ليصل إلى 1060289 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2017 ، و هو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول (2-4)

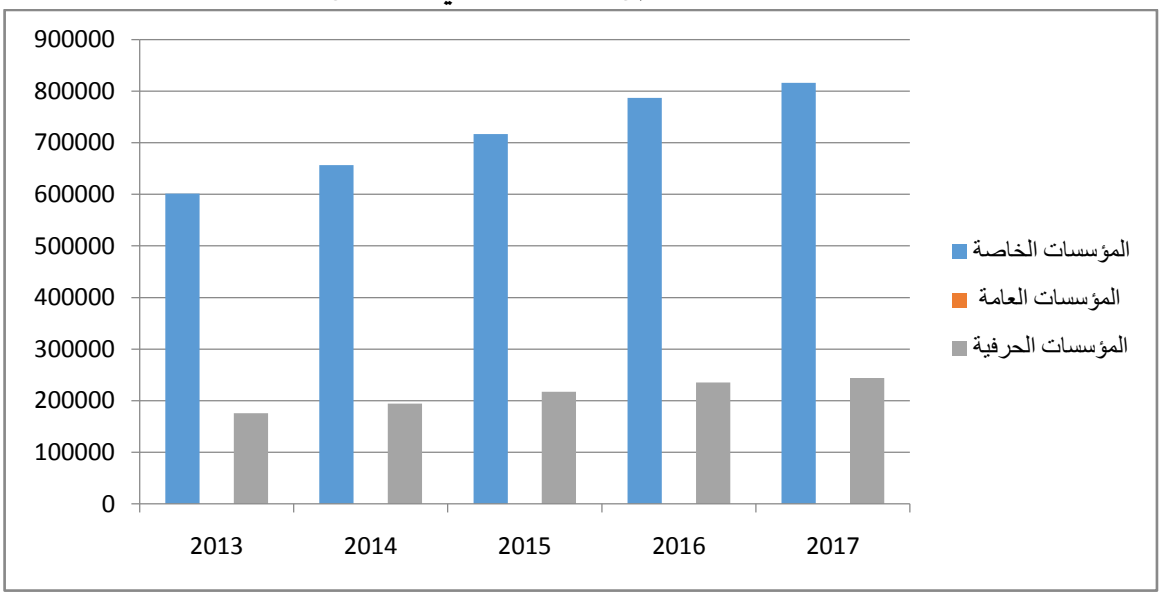
فهاته الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع للتركيز على هذا القطاع بهدف تحرير الاقتصاد و الانفتاح الاقتصادي للبلاد من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (الإصلاحات الضريبية ، الإصلاحات المصرفية ،تحرير الأسعار و تحرير التجارة الخارجية) ، حيث بلغ نسبة مساهمة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المجموع الإجمالي في الجزائر 98بالمائة[1] ، و هي نسبة كبيرة تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول مثل المملكة العربية التي تمثل فيها حوالي 93 بالمائة من إجمالي الشركات المسجلة ، في سلطنة عمان تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يزيد عن 90 بالمائة ، و تعادل تقريبا نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكويت حيث بلغت 99 بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني الكويتي ، و بالمقارنة ببعض الدول الأوربية فنلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أمريكا 99.6 بالمائة مقارنة مع مجموع المؤسسات و تفوق النسبة في كل من فرنسا و ايطاليا 90 بالمائة و 92 بالمائة في الدانمارك[2].

2 - تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية

بما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عبارة عن مجموع المؤسسات العامة و الخاصة و الحرفية، الشكل الموالي يوضح تطور هذه المؤسسات حسب الطبيعة القانونية :

الشكل رقم (2-2): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-2)

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ المؤسسات الخاصة تمثل الغالبية ضمن مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تراوح بين 72 بالمائة إلى 78 بالمائة ،تليها المؤسسات الحرفية بنسب تتراوح من 22 بالمائة إلى 29 بالمائة من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما المؤسسات العامة فهي بنسب ضئيلة جدا ، و تعود اكبر نسبة للمؤسسات الخاصة كونها تتضمن مؤسسات الأشخاص المعنوية و مؤسسات الأشخاص الطبيعية (المهن الحرة)، لذالك فان اكبر نسبة تطور في المؤسسات نجدها في المؤسسات الخاصة و هو ما يساهم في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

[1]- شكيرة بيداوي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للنمو و التشغيل، مجلة وزارة الصناعة و المناجم، الجزائر العاصمة، العدد 00 نوفمبر-ديسمبر2017، ص:22.

[2]- نبيل جواد، ادارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دار المجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص: 13.

3 - تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسب

الجدول التالي يوضح نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2-5) : نسب تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الفترة 2013 - 2017.

السنوات	عدد المؤسسات	التطور	نسبة التطور
2013	777816	65984	9.27
2014	852053	74237	9.54
2015	934569	82516	9.68
2016	1022621	88052	9.42

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

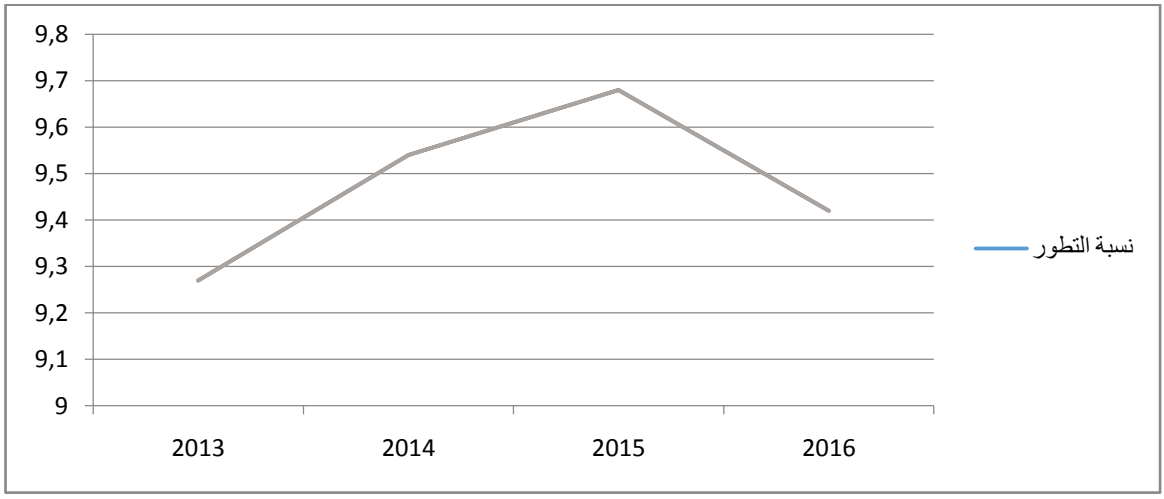
يجب معرفة أن :

التطور في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة = عدد المؤسسات خلال السنة – عدد المؤسسات لسنة قبل.

نسبة التطور = التطور في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة / عدد المؤسسات لسنة قبل.

و الشكل الموالي يوضح أكثر تطور نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الشكل رقم (2-3) :تطور نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى 2016.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-5)

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ أن تطور نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تذبذب ، فمن نسبة 9.27 بالمائة خلال 2013 ارتفعت إلى 9.68 بالمائة عام 2015 لتنخفض النسبة إلى أن وصلت 9.42 بالمائة عام 2016.

يعود التطور في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الى سياسة الدولة في ترقية هذا القطاع من خلال عدة إجراءات وضعتها الدولة قبل سنوات من فترة الدراسة، ففي عام 2000 أقامت الحكومة برنامج تطوير تم تمويله بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي لتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعزيز تنميتها إلى أن تم إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(18 – 01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) و الذي حدد إجراءات خاصة بتسهيل إنشاء هذا الصنف من المؤسسات و تطويرها ودعم

قدرتها التنافسية من خلال مساهمة وكالات دعم و ترقية هذه المؤسسات، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير كالتخفيف من الإجراءات الإدارية لتسهيل إنشاء المؤسسات و إجراءات أدت إلى انخفاض كبير في الضرائب و رسوم الضرائب و الرسوم الاجتماعية ،و إتباع سياسة مصرفية كان لها الأثر الايجابي في ترقية هذا القطاع من خلال توفير مصادر تمويل اللازمة و تسيير شروط تقديمه كإتباع البنك الجزائري لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذه المؤسسات ابتداء من سنة 2001، حيث وصلت إلى ما يقارب 50 %، بالإضافة إلى تأسيس عدة هيئات مسؤولة على تطوير و ترقية هذه المؤسسات حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، و تتمثل هذه الهيئات في :[1]

- وزارة الصناعة و المناجم (والتي مرت بعدة مراحل من وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1991 إلى وزارة وصية عام 1994 لتتوسع إلى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار عام 2010 إلى غاية وزارة الصناعة و المناجم عام 2015)[2].
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة .
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- وكالة التنمية الاجتماعية (تهدف إلى تقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر و الحرمان).
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- صندوق ضمان قروض الاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كما أن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع مجموعة من الدول بهدف توفير التمويل لهذه المؤسسات نذكر منها:

- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التعاون الدولي من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي و الذي بدا تطبيقه منذ 2002.
- برنامج الهيئة التقنية الألمانية GTZ يهدف إلى رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية و التكوين في مجال التسيير.
- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
- التعاون الدولي الثنائي كفرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، كندا.

في حين شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تراجعا كبيرا من 557 مؤسسة عام 2013 الى 264 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2017 و هذا راجع للسياسة المتبعة من طرف الدولة التي عمدت

[1]- احسن جميلة، عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بين التميز و الإختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، ص:244.

[2]- شريف بوقصبة، علي بوعبدالله، واقع أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2013، ص: 06.

سياسات إعادة الهيكلة و الخوصصة ، و بالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني و نوعها و هذا ما يغير كل مرة في عددها.

الفرع الثاني : حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (إنشاء و شطب).

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017 حركية واضحة نتج عنها ارتفاع عدد صنف هذا النوع من المؤسسات كما لاحظنا سابقا وهذا التطور راجع إلى الزيادة في إنشاء هذه المؤسسات ، بالمقابل هناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو موضح في الملحق رقم : 01 ، و لتسهيل عملية التحليل سوف نركز في دراستنا على حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المؤسسات الخاصة المعنوية كونها أكثر المؤسسات تواجدا في هذا القطاع ، و الجدول الموالي يوضح حركية هذه المؤسسات :

الجدول رقم (2- 6) : حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الفترة 2013 - 2017

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء + إعادة الإنشاء	الشطب
2013	459414	39355	8191	47546	8249
2014	496989	39343	7286	46629	9054
2015	537901	41919	6949	48868	7956
2016	575906	41635	8056	49691	11686

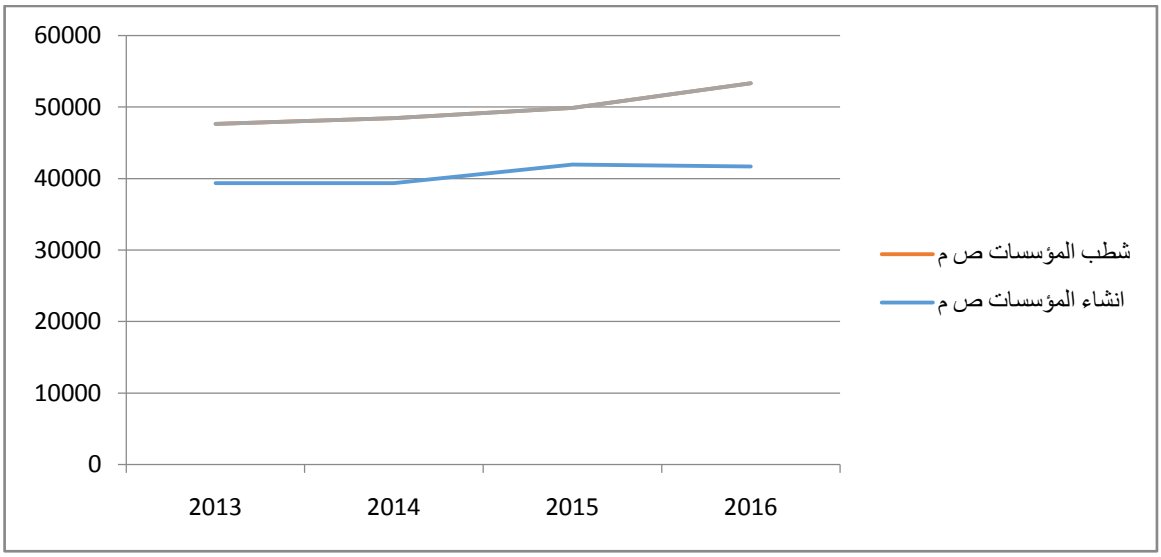
المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

و يجدر الإشارة إلى :

-إن الإحصائيات المذكورة في الجدول رقم (2- 6) تتضمن فقط المؤسسات الخاصة (المعنوية).

-بما أن الإحصائيات المتوفرة هي إحصائيات حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 لذالك لن نقوم بإدخال عدد المؤسسات المنشأة و المؤسسات المشطوبة في حساب كل من معدلات الشطب و النمو في هاته الفترة.

الشكل رقم (2- 4) : إنشاء و شطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-6)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-4) أن عدد المؤسسات المنشأة خلال الفترة 2013 الى غاية 2016 في تزايد مستمر، و يقابل انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نفس الفترة شطب بعض المؤسسات بشكل متذبذب.

1 - إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن مفهوم إنشاء المؤسسات هو الإنشاء الجديد من خلال إعادة امتلاك مؤسسة ما ، أو الإنشاء من خلال إعادة تنشيط مؤسسة قديمة كانت متوقفة عن العمل ، و يترتب عن الإنشاء الجديد استغلال وسائل إنتاج جديدة تسمح برفع الطاقات الإنتاجية ، في حين أن الأمر قد لا يتحقق عند التوليد بالاستيلاء و هو الإنشاء الذي ينتج عند استيلاء مؤسسة اقتصادية ما كليا او جزئيا على مؤسسة اقتصادية أخرى قائمة ، و الجدول الموالي يوضح إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول رقم (2- 7) :تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة ، الفترة 2013 – 2016

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء + إعادة الإنشاء	معدل الإنشاء
2013	459414	39355	8191	47546	10.35
2014	496989	39343	7286	46629	9.38
2015	537901	41919	6949	48868	9.08
2016	575906	41635	8056	49691	8.36

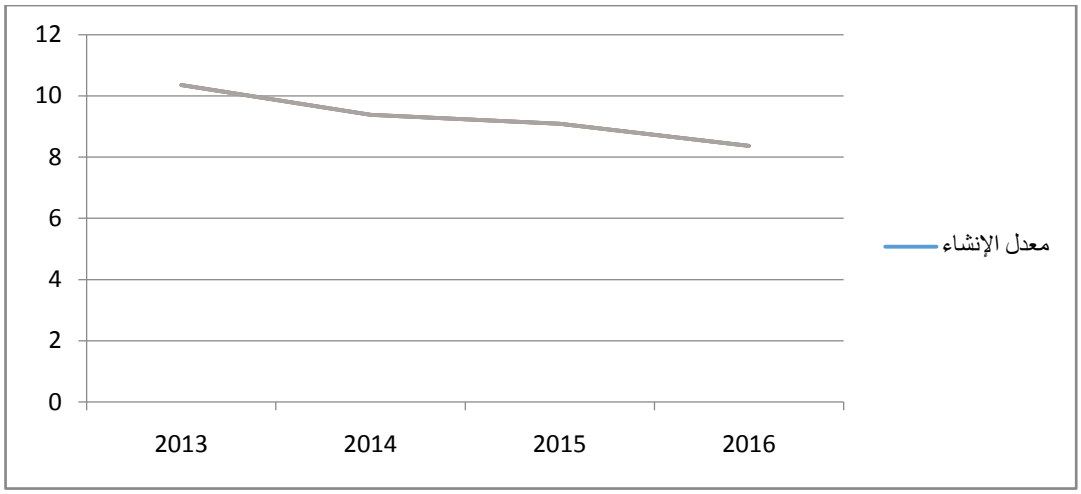
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

حيث:

- معدل الإنشاء = عدد المؤسسات المنشأة خلال السنة / مجموع المؤسسات المتوفرة خلال نفس الفترة ، (مع العلم أن المؤسسات المنشأة تتضمن المؤسسات المنشأة الجديدة + المؤسسات التي أعيد تنشيطها).

ومن خلال الجدول رقم (2- 7) نلاحظ بأن عدد المؤسسات المنشأة في تزايد خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016 بمعدلات إنشاء مختلفة من عام إلى أخر ، و الشكل الموالي يوضح هذا التطور :

الشكل رقم (2- 5) : تطور معدل أنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 إلى 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-4)

من خلال الشكل رقم (2- 5) نلاحظ أن معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض ، حيث لوحظ أعلى نسبة معدل إنشاء في العام 2013 ب 10.35 بالمائة و أقل نسبة معدل إنشاء في عام 2016 ب 8.63 بالمائة ، من 47546 مؤسسة منشأة سواء كانت جديدة أو التي تم إعادة إنشائها في عام 2013 إلى غاية 49691 مؤسسة عام 2016.

2 - شطب (وفيات) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مشاكل و صعوبات مما ينجر عنها شطب العديد من المؤسسات ، و الجدول الموالي يوضح بالأرقام هذه العملية :

الجدول رقم (2- 8) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشطوبة ، الفترة 2013 – 2016

السنوات	الإنشاء	الشطب	معدل الشطب
2013	39355	8249	20.96
2014	39343	9054	23.01
2015	41919	7956	18.98
2016	41635	11686	28.07

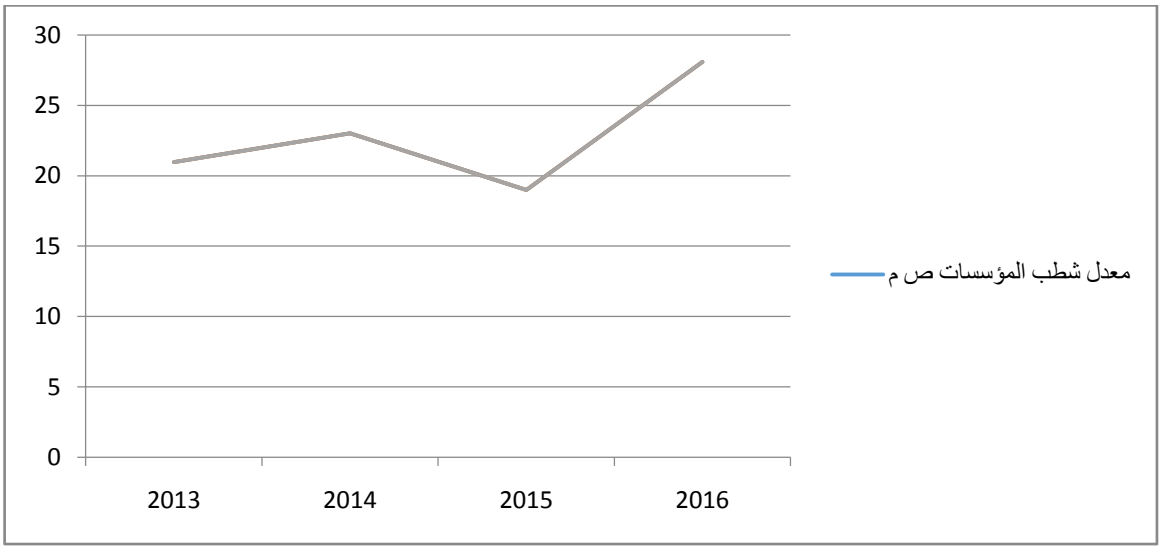
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

حيث:

- معدل الشطب = عدد المؤسسات المشطوبة / عدد المؤسسات المنشأة.

من خلال الجدول رقم (2- 8) يتضح لنا أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم شطبها ، فخلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016 تم شطب 11686 مؤسسة بعدما كان 8249 مؤسسة مشطوبة عام 2013 ، و الشكل الموالي يوضح هذا التزايد في عدد المؤسسات المشطوبة كما يلي :

الشكل رقم (2- 6) : تطور معدل شطب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفترة 2013 – 2016 .



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-8)

من خلال الشكل رقم (2- 6) يتبين لنا أن معدلات الشطب يعرف تذبذب من خلال الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى بمعدلات تتراوح مابين 20 بالمائة إلى 28 بالمائة ، و نلاحظ أن ارتفاع معدل الشطب بشكل ملحوظ ظهر في عام 2016 ب 28.07 بالمائة و إن انخفاض الشطب كان في عام 2015 بنسبة 18.98 بالمائة .

حيث يفسر ارتفاع معدلات الشطب لصعوبات تعيق تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث أن أغلبيتها تستعمل تكنولوجيا قديمة و تعتمد على اليد العاملة ينقصها التأهيل و التكوين ،كما أن أغلبية هذه المؤسسات ينقصها الوعي حول أهمية إتباع نماذج متطورة في التسيير و أهمية الاستشارة و المؤسسات المرافقة، و لقد أشارت منظمة أرباب العمل الجزائريين التي تمثل مئات أصحاب و مديري المؤسسات الخاصة في الجزائر بأنها تعاني من العديد من المشاكل و المعوقات التي تسببت في انخفاض الحصة السوقية للعديد من المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة من الطرف الأجنبي و المنافسة الغير الشريفة من طرف المنتجين الجزائريين الذين ينشطون ضمن الاقتصاد الموازي ، و حسب مسؤول بالوزارة المعنية فان وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الخمس السنوات الأولى من إنشائها تعد ظاهرة عالمية ترتبط أساسا بصعوبات في التسيير و نزاعات عائلية على الملكية[1].

[1]- الإذاعة الجزائرية، تنصيب المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 23 فيفري 2018 ، عبر الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news ، تاريخ الاطلاع يوم : 2018/02/23.

الفرع الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1 -توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتوزع حسب الحجم الى مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا ، ومؤسسات صغيرة و مؤسسات متوسطة، و حسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017 فان المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجدا ، و سوف نوضح هذا أكثر من خلال الجدول الموالي :

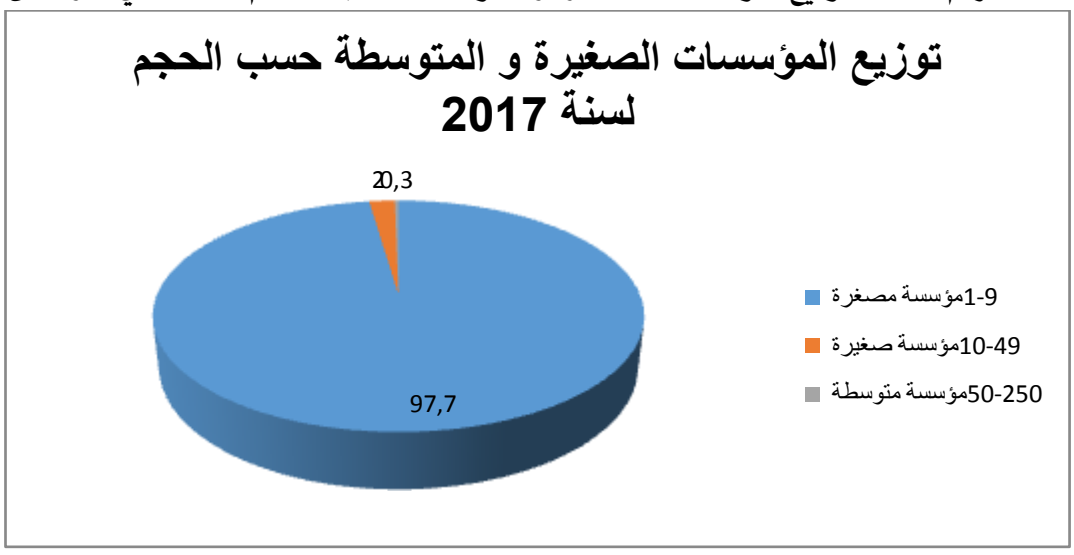
الجدول رقم (2- 9) :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من 2017.

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة
مؤسسات مصغرة 1- 9	1035891	97.7
مؤسسات صغيرة 10 - 49	21202	2
مؤسسات متوسطة 50 - 250	3196	0.3
المجموع	1060289	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصل إلى 1060289 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2017 ، تتوزع هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة الحجم ب 1035891 مؤسسة ، مؤسسات صغيرة الحجم ب 21202 مؤسسة ، و مؤسسات متوسطة الحجم ب 3196 مؤسسة ، و الشكل الموالي يوضح و يعطي صورة أكثر وضوحا لهذا التوزيع :

الشكل رقم (2-7) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم (السداسي الأول من 2017.)

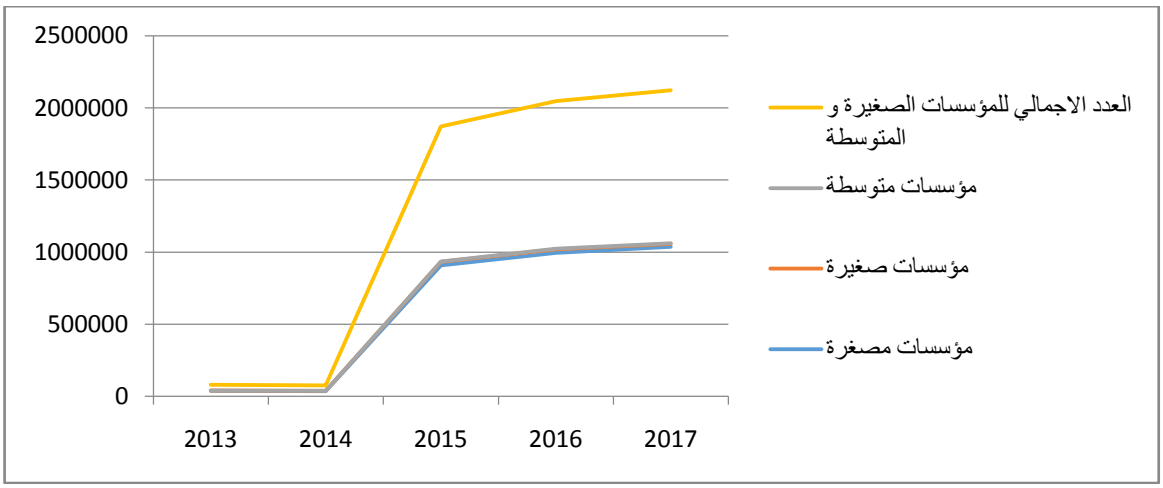


المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-9)

من خلال ملاحظتنا للشكل (2- 7) فان غالبية المؤسسات صغيرة جدا بما يقارب 98 بالمائة تليها المؤسسات الصغيرة بما يقارب 2 بالمائة إلى أن تكون تقريبا منعدمة في المؤسسات المتوسطة ، نستطيع أن نفسر بأن المؤسسات المصغرة هي النسبة الكبيرة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص لأنها أسهل للتأسيس مقارنة

بباقي الأنواع ، و الأكثر تفضيلا من قبل الأفراد [1]، بالإضافة إلى الإجراءات و التسهيلات التي تقوم بها الدولة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي ذكرناها سابقا مثل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ANGEM ، حفزت الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات لكن معظمهم كانت مؤسسات صغيرة جدا و هي الأكثر تطورا و تساهم في الزيادة العامة للمؤسسات كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-8) : تطور المؤسسات حسب الحجم مقارنة مع التطور العام لإجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



و مقارنة مع بعض الدول نجد كذالك ان عدد المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا مرتفع مثل الحال في مصر 95 بالمائة ، المغرب 70 بالمائة ، نيجيريا 87.5 بالمائة ، مالي 99 بالمائة ، تونس 39.8 بالمائة [2].

أما و.م.أ بينت الإحصائيات أن 98 بالمائة هي مؤسسات صغيرة ، في فرنسا المؤسسات ذات الحجم من 9 إلى 49 عامل تمثل نسبة 99.76 بالمائة من إجمالي المؤسسات[3] ، و لهذا يؤثر مقل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير.

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

قبل التطرق للتحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من 04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي :

- شعبة الخدمات : تضم النقل و المواصلات ، التجارة ، الفندقة و الإطعام ، خدمات للمؤسسات ، خدمات للعائلات ، مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية .

[1]- سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016، ص: 99.

[2]- Ondel'ansek Kay, Les contraintes de financement des PME en Afrique : le role des registres de credit, Thèse présentée à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.d) en économie appliquée HEC Montréal Affiliée à l' université de Montréal, Canada Décembre 2010, Page 19.

[3]- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مداخلة حول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، ضمن ملتقى واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي ، يومي 05و 06 ماي 2013.

- البناء و الأشغال العمومية .
- الفلاحة و الصيد البحري .
- الصناعة التحويلية : تضم المناجم و المحاجر ، الحديد و الصلب ، مواد البناء ، كيمياء ، مطاط ، بلاستيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب و الفلين و الورق ، صناعة مختلفة.

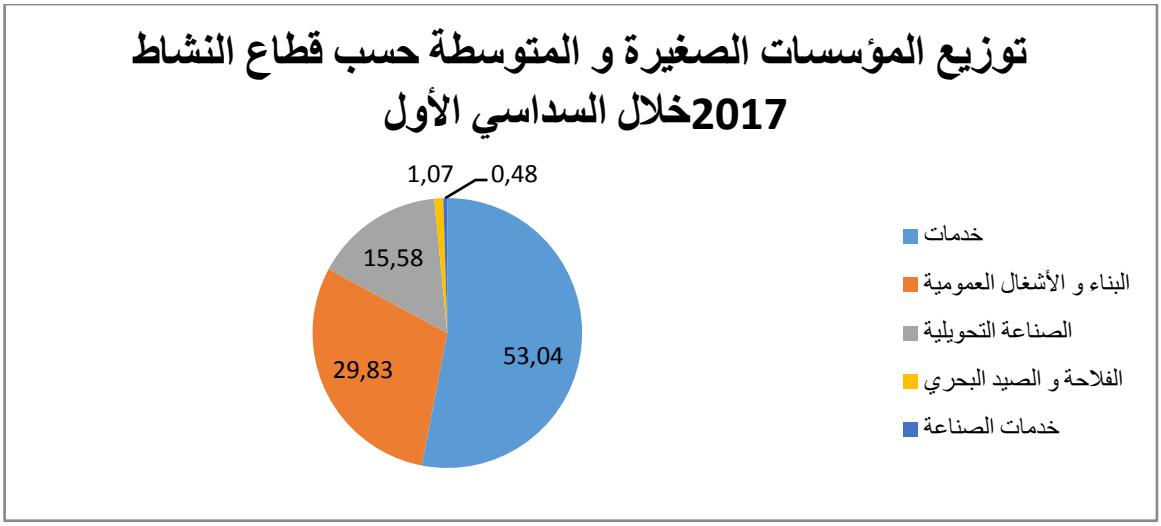
و الجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017.

الجدول رقم (2- 10) :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017.

قطاع النشاط	العدد	النسبة
خدمات	316044	53.04
البناء و الأشغال العمومية	177727	29.83
الصناعة التحويلية	92804	15.58
الفلاحة و الصيد البحري	6392	1.07
خدمات الصناعة	2843	0.48
المجموع	595810	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2- 2)

. الشكل رقم (2- 9) :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-10)

من خلال ملاحظتنا للشكل (2- 9) يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2017 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر ب 53.04 بالمائة (بالتحديد النقل) و هي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 29.83 بالمائة (المباني على

الخصوص)، و الصناعة التحويلية 15.58 بالمائة ، و بنسبة ضعيفة جدا في قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 1.07 بالمائة لتكاد تنعدم بقطاع خدمات الصناعة بحوالي 0.48 بالمائة .

ويرجع سيطرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات إلى سهولة التأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة ، و الرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات و خصوصا التجارة .

كما أن الإمكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول و يمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة[1].

بالنسبة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية و الصناعية ، فان القطاع الخاص لا يتجه كثيرا إليهما بحكم أنهما يتطلبان إمكانيات كبيرة نوعا ما ، مما يجعل العمل مقتصرا على بعض الصناعات الخفيفة كصناعة الأجر تقليديا الذي يصنع في ورشات خاصة ، و كذالك ما يعرف بنشاط المناولة .

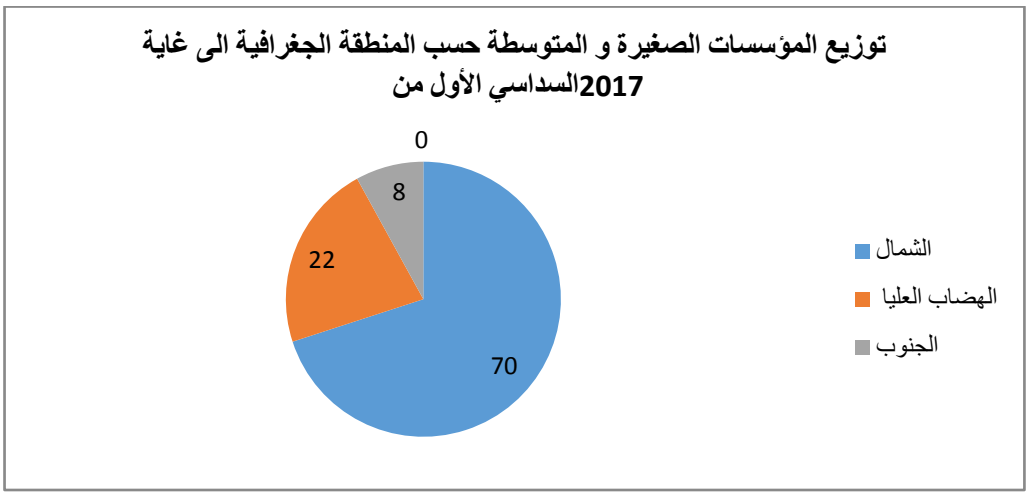
كذالك قطاع الفلاحة و الصيد البحري نسبته ضعيفة جدا كون هذا القطاع يحتاج إلى مجهود كبير مما يجعل الخواص لا يتجهون إليه كثيرا ، و يقتصر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحية تستثمرها أو كمهنة متوارثة من الأجداد كالصيد ، أما المؤسسات الجديدة من هذا النوع فهي قليلة في هذا المجال .

أما الخدمات ذات الصلة بالصناعة ، فهي تتطلب استثمارات ضخمة فهي غالبا تشير إلى المحروقات ، و المياه والطاقة ، وغيرها ، مما لا يشجع الخواص على اختيارها كنشاط عمل إلا نادرا.

في معظم الدول المتقدمة تكون قطاعات التصنيع بنسب كبيرة على الأقل 95 بالمائة المؤسسات (أقل من 50 عاملا) ، و تصل حتى 99 بالمائة في ايطاليا ، 80 بالمائة في و.م.أ ، أما قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات و الأنشطة ذات الصلة في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تتجاوز 90 بالمائة وهي مؤسسات صغيرة (أقل من 10 عامل)[2].

ثالثا : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة الجغرافية

الشكل رقم (2-10) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة الجغرافية إلى غاية السداسي الأول من 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-10)

[1]- سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

[2]- Ondel'ansek Kay , op cit , p19.

من خلال ملاحظتنا الشكل رقم (02 – 10) يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز في جهة الشمال بنسبة تقارب 70 بالمائة تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة تقارب 22 بالمائة و الجنوب بنسبة 8 بالمائة و هذا خلال السداسي الأول من سنة 2017 ، فطيلة الفترة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من عام 2017 يتبين أن أكثر منطقة تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الشمال مع تزايد مستمر بلغ العدد 316364 مؤسسة خلال 2013 إلى أن يصل إلى 415242 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2017 ، أما في منطقة الهضاب العليا بلغ عدد المؤسسات في عام 2013 ب102533 مؤسسة لترتفع إلى 129767 مؤسسة خلال السداسي الأول من عام 2017، أما في منطقة الجنوب فهي ضعيفة مقارنة بالشمال و الهضاب العليا ففي عام 2013 قدر عدد المؤسسات بها 40517 مؤسسة ليرتفع خلال السداسي الأول من عام 2017 إلى 50801 مؤسسة، وهذا ما يوضحه الملحق رقم 03.

أن هذا التوزيع الجغرافي غير متوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية ، بصفتها احد نقاط القوة للنظام الاقتصادي السابق ، ذالك أن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو إحداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين مناطق الوطن في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو نتاج للتوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة ، حيث تتوفر على بنية تحتية[1].

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة تطور مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التشغيل ، كذالك دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة و مساهمتها في الناتج الوطني خارج المحروقات.

الفرع الأول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

بناءا على معطيات الدراسة في الجدول رقم (2-3) الخاصة بمناصب الشغل يجب معرفة ما يلي :

-أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS .

-أرباب المؤسسات ص م للقطاع الخاص : تجمع ما بين أرباب المؤسسات ص م الخاصة " الأشخاص المعنوية " و رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في " المهن الحرة " حيث صرح بهم لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS (على أساس افتراض مبني على أن كل مؤسسة لها رب عمل واحد مصرح به).

ولدراسة تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر أعددنا الجدول التالي :

[1]- نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2014 ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

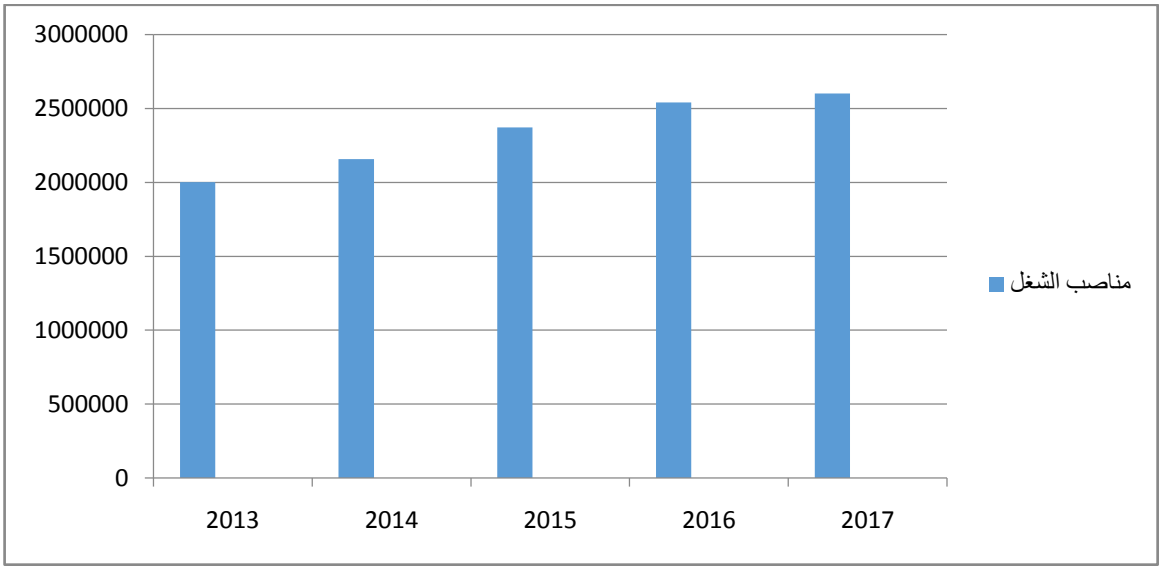
الجدول رقم (2 – 11) : تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها م ص م	التطور	معدل التطور
2013	2001892	153775	8.32
2014	2157232	155340	7.76
2015	2371020	213788	9.91
2016	2540698	169678	7.16
2017	2601958	61260	2.41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2- 3).

من خلال الجدول رقم (2- 11) نلاحظ أن تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر فمن 2001892 منصب شغل عام 2013 إلى غاية 2601958 منصب شغل إلى غاية السداسي الأول من 2017 كما هو مبين في الشكل الموالي :

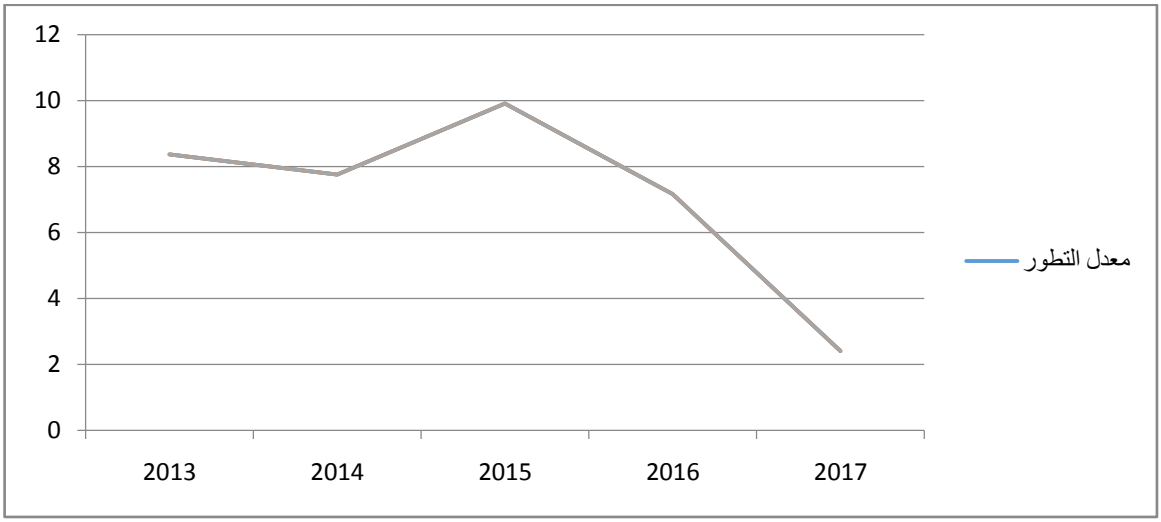
الشكل رقم (2- 11) : تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول 2017 .



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-11)

و بحساب معدل تطور مناصب الشغل كما هو موضح في الجدول رقم (2- 11) نلاحظ بأن معدل التطور غير مستقر من 9.91 بالمائة إلى 20.41 بالمائة خلال السداسي الأول من 2017 و الشكل الموالي يوضح تطور معدل مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الشكل رقم (2- 12) :معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-11)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2- 12) أن معدل تطور مناصب الشغل غير مستقر،ففي عام 2013 بلغت نسبة معدل التطور 8.32 بالمائة و في سنة 2015 ارتفع إلى 9.91 بالمائة إلى أن انخفض بشكل تدريجي مرة أخرى ليصل إلى 2.41 بالمائة خلال السداسي الأول من عام 2017 .

و الجدول الموالي يوضح مساهمة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان المشتغلين :

الجدول رقم (2-12) :تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2013 – 2017.

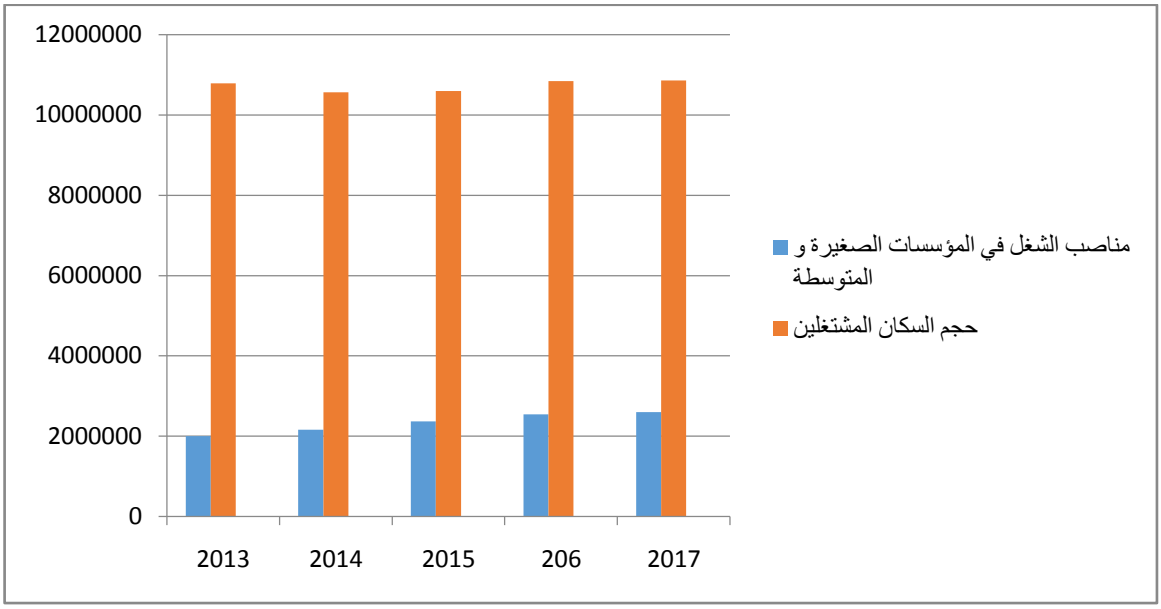
السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حجم السكان المشتغلين	نسبة مناصب الشغل في م ص م بالنسبة لعدد السكان المشتغلين
2013	2001892	10788000	18.56
2014	2157232	10566000	20.42
2015	2371020	10594000	22.38
2016	2540698	10845000	23.43
2017	2601958	10858000	23.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : - نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/

و الشكل الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بالمقارنة مع حجم السكان المشتغلين ، فنلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد حسب المعطيات المتوفرة لدينا بين الفترة 2013 إلى غاية 2017 من 18.56 بالمائة إلى 23.96 بالمائة ، و هي نسبة معتبرة نوعا ما.

الشكل رقم (2- 13) :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2013 – 2017.



و بالمقارنة مع بعض الدول العربية نجد أن المملكة العربية تستوعب نحو 27 بالمائة من إجمالي العمالة ، وفي مصر فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤمن عددا كبيرا من مناصب الشغل ، و بحسب أخر إحصاء هناك نحو 2.5 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة توظف أكثر من 75 بالمائة، أما في تونس توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 88 بالمائة من مناصب الشغل[1].

أما بالمقارنة مع بعض الدول الأوروبية نجدها ضئيلة نوعا ما ففي فرنسا تفوق نسبة مساهمة اليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 48.3 بالمائة و 80 بالمائة في تركيا [2]، كذالك في الهند فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستوعب عدد كبير من العمال بحوالي 20 مليون عامل مقابل 2.5 مليون عامل في المؤسسات الكبيرة [3].

في أستراليا و خلال عام 1990 ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 63 بالمائة و 78 بالمائة من صافي نمو التوظيف ، كما تمثل حصة كبيرة من العمالة الصناعية في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (75 بالمائة أو أكثر في ايطاليا و البرتغال و اسبانيا)[4].

[1]- وفاء دويس، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية –مقارنة بين الجزائر و تونس، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ورقلة، 2013، ص: 43.

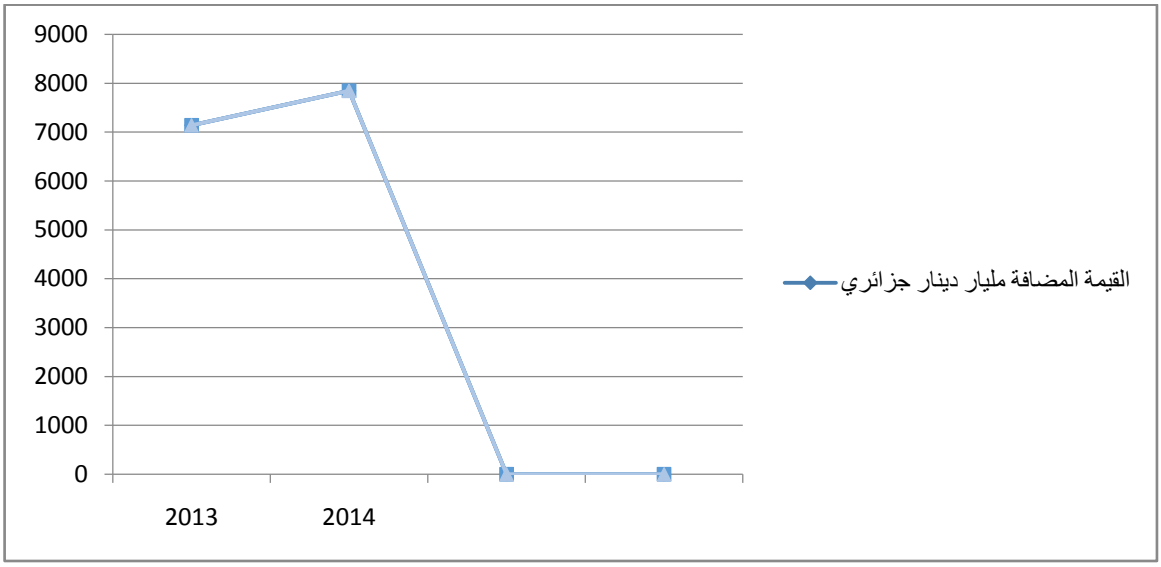
[2]- شكيرة بيداوي، مرجع سبق ذكره.

[3]- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

[4]- Ondel'ansek Kay, op cit ,P20.

الفرع الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة .

الشكل رقم (2- 14) :تطور مساهمة القيمة المضافة خلال الفترة 2013 إلى غاية 2014 .



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-3)

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطية و المشتريات من الغير[1] ومن خلال الشكل رقم (2- 10) و قرائتنا للجدول رقم (2- 3) نلاحظ بأن القيمة المضافة في تزايد فمن 7138.24 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى غاية 7846.13 مليار دينار جزائري في سنة 2014 ، علما بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص أكثر منها في القطاع العام و هذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (2- 13) :مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال 2013- 2014 .

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	القيمة المضافة
2013	675.06	9.46	6463.18	90.54	7138.24
2014	804.47	10.25	7041.66	89.75	7846.13

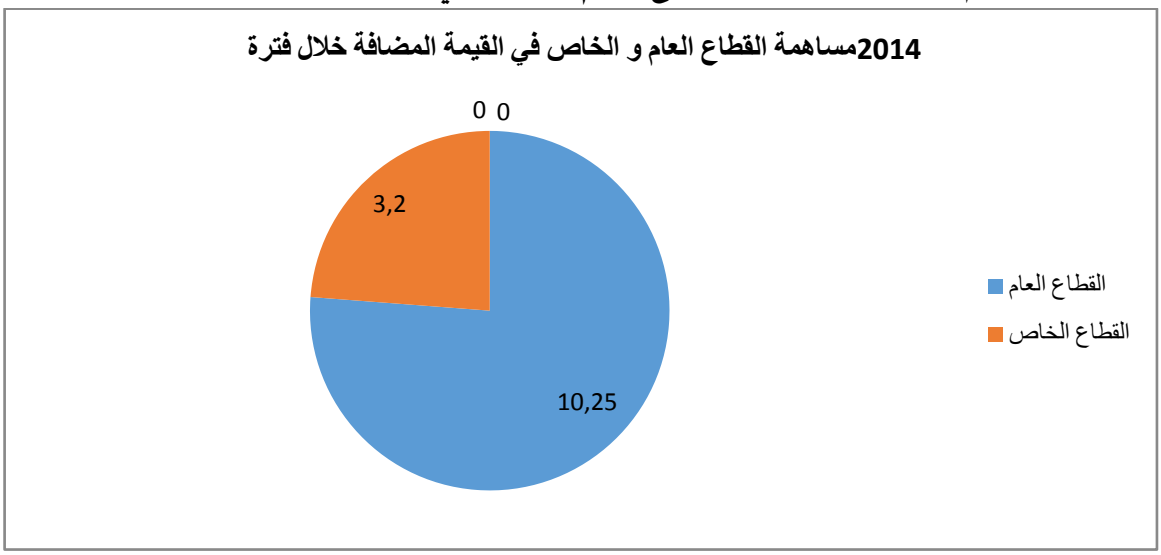
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم .

من خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص اكبر بكثير من نسبة مساهمة القطاع العام ، فكما نلاحظ أنها تتراوح من 90.54 بالمائة إلى 89.75 بالمائة في القطاع الخاص حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها الدور الكبير في هذه الزيادة كونها هي أكثر المؤسسات عددا من إجمالي المؤسسات في القطاع الخاص ، أما مساهمة القطاع العام فتتراوح من 9.46 بالمائة إلى 14.91 بالمائة .

[1]- عز الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، 2014/2013 ، ص: 09.

و الشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة بالتركيز على سنة 2014 كأخر سنة موجودة في الجدول رقم (2- 13).

الشكل رقم (2- 15) : مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 05

ومن خلال اطلاعنا على الملحق رقم 05 نلاحظ أن أكثر القطاعات مساهمة في زيادة القيمة المضافة ، فنلاحظ مثلا أن قطاع التجارة إلى غاية العام 2014 يساهم ب 1956.31 مليار دينار جزائري ، و الفلاحة ب 1758.18 مليار دينار جزائري ، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية يساهم ب 1438.51 مليار دينار جزائري ، و النقل والمواصلات ب 1299.57 مليار دينار جزائري ، إلا أن مساهمة قطاع الصناعة لا يزال في نمو بطيء حيث تشير البيانات أن القطاع الخاص يتجه إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر و التي تتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق و غلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة ، و تشجيع انجاز استثمارات جديدة و مكثفة على مستوى جميع فروع النشاطات الاقتصادية ، و ضرورة الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعنى الزيادة في القيمة المضافة المنشأة و يتحلى ذالك بتحسين و ترشيد التسيير اليومي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة.

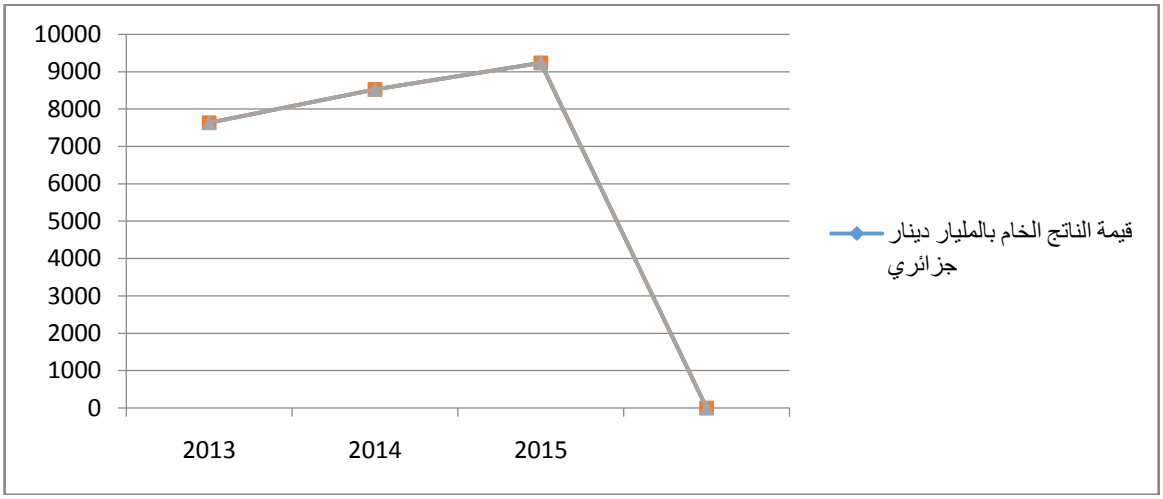
الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام PIB.

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة، بالإضافة إلى المداخيل التي تأتي من الخارج كتحويلات المهاجرين و إلى غير ذالك ، ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي ، وأصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB) ، لذالك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة [1].

[1]- سليمة غدير، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر – دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية) ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص: 93.

و الشكل الموالي يوضح تطور قيمة الناتج الداخلي الخام خلال 2013-2015 .

الشكل رقم (2 -16) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات الفترة 2013 – 2015.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-3)

من خلال الشكل (2-11) نلاحظ تطور في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2013 إلى غاية 2014 ، ويجب الإشارة أن الإحصائيات لم تحدد بدقة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأرقام الموجودة في الجدول رقم (2- 3) تعبر عن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص بصفة عامة كون أن النسبة الأكثر في القطاع الخاص هي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذالك تكون مساهمتها في الناتج الداخلي الخام واضحة.

و الجدول الموالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال العام :

الجدول رقم (2- 14) : مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال 2013- 2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

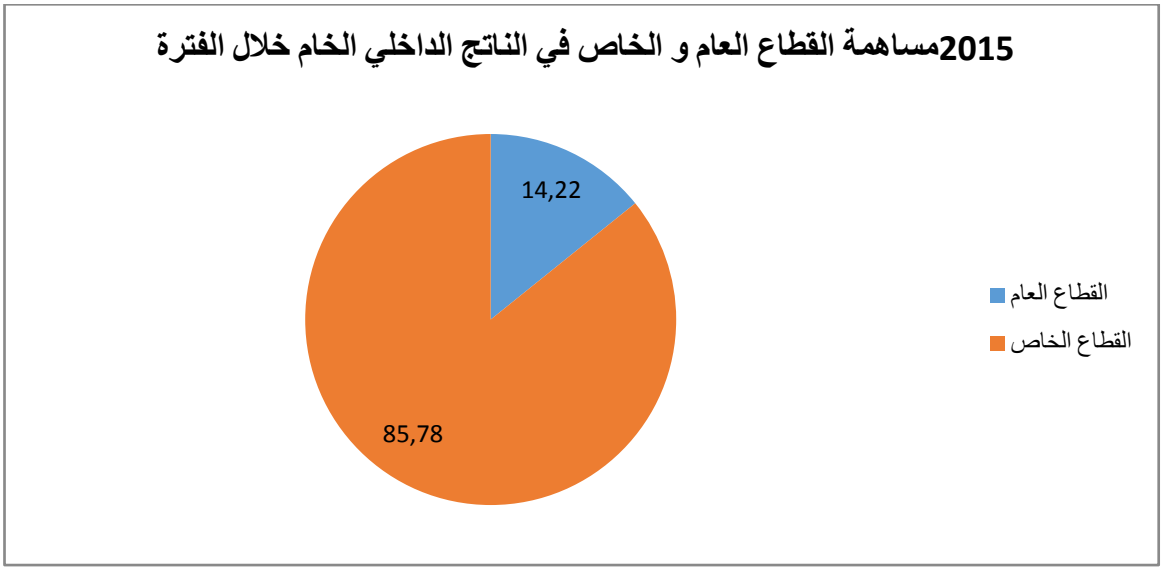
السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الداخلي الخام PIB
2013	893.24	11.70	6741.19	88.30	7634.43
2014	1187.93	13.93	7338.65	86.07	8526.58
2015	1313.36	14.22	7924.51	85.78	9237.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

نلاحظ بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، بنسبة تتراوح بين 88.3 بالمائة سنة 2013 و 85.75 بالمائة سنة 2015 بالنسبة للقطاع الخاص أي بقيمة تقدر 6741.19 مليار دينار جزائري لسنة 2013 و 7924.51 مليار دينار جزائري لسنة 2015 ، أما بالنسبة للقطاع العام فنسبته تتراوح بين 11.70 بالمائة بقيمة تقدر 893.24 مليار دينا جزائري لسنة 2013 و14.22 بالمائة بقيمة تقدر ب 1313.36 مليار دينار جزائري لسنة 2015 .بحيث نلاحظ أن القطاع العام

نسبةمساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة و هذا نتيجة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام ، بالإضافة إلى الديون المتراكمة عليها و خوصصة معظم المؤسسات العمومية وتح ويلها إلى مؤسسات خاصة.و الشكل الموالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام و القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام :

الشكل رقم (2-17) مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2015.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (2-14)

وحسب ما صرح به المدير العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوزارة الصناعة و المناجم " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2014 ساهمت ب 66 بالمائة من الناتج المحلي الخام، 30 بالمائة تعود إلى المؤسسات الصغيرة جدا و 33 بالمائة إلى المؤسسات المتوسطة " .

تفسر الزيادة في الناتج الداخلي الخام للتطور الكبير الذي عرفه القطاع الخاص في الفترة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ، و كذالك القوانين الجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية[1] ، بالإضافة إلى زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر من ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ، إلا أن المساهمة الأقل في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات ليبقى قطاع المحروقات حسب الإحصائيات يشكل أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على هذا القطاع اعتمادا كبيرا ، حيث أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في سنة 2015 ليستقر عدد 45 دولار في سنة 2016 ، و أشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع البترول و الغاز لم تتعدى 05 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35

[1]- شمس الدين التجاني ، عبد الرؤوف عبادة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية المشاريع العمومية ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد05، 2014 ، ص: 132-133.

بالمائة في أواخر الثمانينات ، مبرزا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر (إعادة توجيه الجزائر نحو الصناعة)[1].

و بالرغم من ذالك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي يكتسبها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع بديل لقطاع المحروقات و التي لم تظهر نتائج هذا الدعم بعد.

بالمقارنة مع بعض الدول فنلاحظ أن في مصر تتمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 80 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أما نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول الأوروبية نجد أن في و.م.أ وانجلترا قدرتا ب 50 بالمائة ، وفي ايطاليا 84 بالمائة ، و الدانمارك 43 بالمائة [2]، في أستراليا تساهم المؤسسات الصغيرة نجدها مرتفعة و المتوسطة بنسبة 33 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني ، كذالك في الصين تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية ، حيث تشارك بنسبة 60 بالمائة من الإنتاج الصناعي للصين ، اليابان بنسبة تصل لنحو 80 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي[3].

[1]- حميد بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص: 10.

[2]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره.

[3]- أحمد رشدي ، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية ، تجارب دولية ..المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، 21 سبتمبر، 2017، تاريخ التصفح 01 أفريل 2018 ، hhttps://elbadil-pss.org

خاتمة الفصل :

نستخلص من خلال تحليل الإحصائيات و قراءة المؤشرات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دورا حيويا و هاما في الاقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب الشغل ساعد في التقليص من حجم البطالة ، كما أن لها مساهمة معتبرة في الزيادة في القيمة المضافة و في الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع تدابير و برامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة أنها مازالت تعاني من معوقات و مشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء و تحد من قدرتها على المنافسة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تولي له الدول أهمية بالغة لما لها الدور الكبير في المساهمة في اقتصاديات هذه الدول المتقدمة ، خاصة في ظل التغيرات السريعة و المتعاقبة في مستويات التكنولوجيا و تعدد الأزمات الاقتصادية ، و الجزائر من بين الدول التي تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات ، وفي هذا السياق طرحنا إشكالية الدراسة كما يلي : كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر؟

و للإجابة عن هذا التساؤل ، و لاختبار فرضيات الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين ، الأول نظري يتضمن الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والثاني تطبيقي من خلال دراسة إحصائية تقييميه لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، لنستخلص في الأخير إلى النتائج و التوصيات التالية :

أولا : النتائج

1 - تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا يظهر في تحديد تعريف جديد من خلال تعديل القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات و برامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات .

2 - إن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تتجاوز 98 بالمائة من المؤسسات المتواجدة في الجزائر ، وهذا راجع للتدابير و الإجراءات و البرامج التي تضعها من فترة إلى أخرى بهدف تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات ، بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل و العراقيل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

3 - رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية وهذا ما لاحظناه في تطور معدلات الشطب خلال فترة الدراسة .

4 - غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة 98 بالمائة وهذا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل الخطط له كون هذه المؤسسات المصغرة ليس لها التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات صغيرة .

5 - غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق 70 بالمائة وهو ما يحدث خطرا على التنمية الجهوية و يؤثر على التنمية الاقتصادية .

6 - ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل بحوالي 24 بالمائة من حجم السكان المشتغلين و بالتالي ساهمت في تقليص حجم البطالة و إن

كان بشكل ضئيل ، إلا أن التزايد المستمر في مناصب الشغل خلال السنوات الدراسة يوضح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التشغيل .

7 -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام إلا أن هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

ثانيا : التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات كما يلي :

- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى مع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.
- تسهيل إجراء الحصول على الأراضي المناسبة لأنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تخصيص جزء من مناطق النشاط و المناطق الصناعية لها كتعزيز لما جاء في القانون الجديد .
- تشجيع الابتكار و تعزيز المهارات و القدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ترقية المقاولة بالباطن و التي تعتبر من احد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن من اجل التعريف بالبرامج و التسهيلات المقدمة ضمن تعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ضمان نجاحها و استمراريتها .

حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال إدراج التمويل الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1 - باللغة العربية:

أ - الكتب:

- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة (دراسة نظرية / تطبيقية) دار الجامعات المصرية، 1998 ، الإسكندرية.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء ، 2002، الأردن.
- كمال عايشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية ، جامعة سطيف ، 2003.
- د. فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة و المتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- خالد عبد العزيز السهلاوي ،معدل و عوامل الانتشار م.ص.م ، الإدارة العامة، 2001.
- محمد محروص إسماعيل، الاقتصاديات الصناعية ، دار الجامعة المصرية ، الإسكندرية ، 1987.
- السيد ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة و المتوسطة (المفهوم و المشكلات) دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1999.
- بيومي صقر، تأثير التأمين الاجتماعي على تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001.
- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.
- حسن القمحاوي ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة مفتاح التنمية في الهند، إسلام أون لاين، 2009.
- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ط 1، جامعة الدول العربية، مصر،2004.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان، ط 2002،01م-1422هـ.
- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة و المتوسطة ، دار وائل للنشر ، ط01،.2009.
- صلاح الدين حسن السيسي، استراتيجيات و آليات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، دار الفكر العربي،2009، القاهرة.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط 1، 2002.
- نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دار المجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 2007.

ب - أطروحات الدكتورة:

- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004.

حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.

سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016.

نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2014 ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

سليمة غدير، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر – دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية) ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

ت - مذكرات الماجيستر:

سليمة غدير، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر-دراسة تقييميه لبرنامج ميدا، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2007.

شيبان اسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2009،2008.

مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011.

قمان أنيسة ، محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013.

رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة مؤسسة رمال البلاستيك تقرت، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006-2007.

محمد الصالح زويتة،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

أحمد غبولي،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

حميدة مالكية،محاولة تقييم أدوات التحليل الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008-2009.

حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

د- مذكرات الماستر:

- دويس وفاء ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية –مقارنة بين الجزائر و تونس، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ورقلة، 2013.

- عز الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، 2014/2013.

هـ- المجلات:

د.جيلالي بوشرف،فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء الإقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم6.

دراجي كريمو، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، مخبر الصناعات التقليدية ، جامعة الجزائر 03 ، المجلد05 ، العدد02 ، سنة 2016.

عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة،العدد05، ماي 2010.

محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، فيفري 2004.

صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطةفي الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 ،2004.

شكيرة بيداوي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للنمو و التشغيل، مجلة وزارة الصناعة و المناجم، الجزائر العاصمة، العدد 00 نوفمبر- ديسمبر 2017.

احسن جميلة، عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بين التمييز و الاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر.

شمس الدين التجاني ، عبد الرؤوف عبادة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية المشاريع العمومية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد05 ،2014.

و- الملتقيات:

سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، فيفري23- 24- 2011.

بريش سعيد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي الرابع ، جامعة عنابة، 2006.

سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و

بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28و29 أكتوبر 2014.سياسات الجزائر الاقتصادية لإستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر،

- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2013.

- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مداخلة حول : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ، ضمن ملتقى واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي ، يومي 05و 06 ماي 2013.

- حميد بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 06 و 07

القوانين:

- للاطلاع أكثر يمكن الرجوع الى قانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية،العدد 77 بتاريخ15 جانفي 2001.

- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 .

- ديسمبر 2017.

2 - باللغة الفرنسية:

- MAKHLOUF, Organisation et gestion des entreprise, ed pages bleus, 2006, alger.

- Michet Darbelet et autres, l'essentiel sur le management, ed Berti, 2006, Paris.

- Ondel'ansek Kay, Les contraintes de financement des PME en Afrique : le role des registres de credit, Thèse présentée à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.d) en économie appliquée HEC Montréal Affiliée à l' université de Montréal, Canada Décembre 2010.

3 - مواقع الأنترنت:

- موقع وزارة الصناعة في مصر، www.mti.gov.org.

- الإذاعة الجزائرية، تنصيب المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 23 فيفري 2018 ، عبر الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news ، تاريخ الاطلاع يوم : 2018/02/23.

أحمد رشدي ، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية ، تجارب دولية ..المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، 21 سبتمبر، 2017، تاريخ التصفح 01 أفريل 2018 ، hhttps://elbadil-pss.org.

الملاحق

الملحق رقم01: حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017

		المؤسسات ص م الخاصة المعنوية		عدد المؤسسات الحرفية	المهن الحرة		المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع الكلي
2013	إنشاء	39355	459414	15043	175676	12186	777259	557	777816
	إعادة إنشاء	8191		/		/			
	شطب	8249		131		411			
	التطور	39297		14912		11775			
2014	إنشاء	39343	496989	19002	194562	18206	851511	542	852053
	إعادة إنشاء	7286		/		/			
	شطب	9054		116		415			
	التطور	37575		18886		17791			

2015	إنشاء	41919		537901		21714	إنشاء	42304	17899	93403	532	93456
	إعادة إنشاء	6949				2	إعادة إنشاء	/	4	7		9
	شطب	7956					شطب	690				
	التطور	40912					التطور	41614				
	إعادة إنشاء	3544					إعادة إنشاء	3125				
	شطب	2051					شطب	7890				
2016	إنشاء			575906		23524	إنشاء	66903	21108	10222	390	10226
	إعادة إنشاء	8056				2	إعادة إنشاء	6071	3	31		21
	شطب	11686					شطب	22785				
	التطور	38005					التطور	50189				
2017	إنشاء	18411		595810		24369	إنشاء	22655	22051	10600	264	10602
	إعادة إنشاء	3544				9	إعادة إنشاء	3125	6	25		89
	شطب	2051					شطب	7890				
	التطور	19904					التطور					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم

الملحق رقم: 02

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط من 2010 إلى غاية السداسي الأول 2017.

السنوات	خدمات	النسبة	البناء و الأشغال العمومية	النسبة	الصناعة التحويلية	النسبة	الفلاحة والصيد البحري	النسبة	خدمات الصناعة	النسبة	المجموع
2013	228592	49.67	150910	32.85	73037	15.90	4616	1.00	2259	0.49	459414
2014	251629	50.63	159775	32.15	78108	15.72	5038	1.01	2439	0.49	496989
2015	277379	51.57	168557	31.34	83701	15.56	5625	1.05	2639	0.49	537901
2016	302564	52.54	174848	30.36	89597	15.56	6130	1.06	2767	0.48	575906
2017	316044	53.04	177727	29.83	92804	15.58	6392	1.07	2843	0.48	595810

المصدر: منإعدادالطالبينبالاعتمادعلىنشرياتالمعلوماتالإحصائيةالتابعةلوزارةالصناعةوالمناجم.

الملحق رقم: 03

- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على حساب الجهات من 2013 إلى غاية السداسي الأول من 2017.

السنوات	الشمال	النسبة	الهضاب العليا	النسبة	الجنوب	النسبة	المجموع
2013	316364	68.86	102533	22.32	40517	8.82	459414
2014	344405	69.30	108912	21.91	43672	8.79	496989
2015	373337	69.41	118039	21.94	46525	8.65	537901
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61	575906
2017	415242	69.69	129767	21.78	50801	8.53	595810

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم .

الملحق رقم: 04

مقارنة مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحجم السكان المشتغلين الفترة من 2013- 2017.

السنوات	عدد الناشطين اقتصاديا	حجم السكان المشتغلين	نسبة السكان المشتغلين	حجم فئة البطالة	نسبة البطالة	عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لإجمالي مناصب الشغل
2013	11964000	10788000	39	1175000	9.82	2001892	18.56
2014	11716000	10566000	36.4	1151000	9.82	2157232	20.42
2015	11932000	10594000	37.1	1337000	11.21	2371020	22.38
2016	12117000	10845000	37.4	1272000	10.50	2540698	23.43
2017	12298000	10858000	36.9	1440000	11.71	2601958	23.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : - نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

-موقع الديوان الوطني للإحصائياتhttp://www.ons.dz/

الملحقرقم: 05

تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني و قطاع النشاط من 2013- 2014.

الطابع القانوني	2013	2014
الزراعة		
خاص	1612.94	**1758.18**
عام	**14.81**	**13.31**
المجموع	**1627.75**	**1771.49**
البناء و الأشغال العمومية		
خاص	**1344.4**	**1438.51**
عام	**217.71**	**291.68**
المجموع	**1562.11**	**1730.19**
النقل و المواصلات		
خاص	**1209.33**	**1299.57**
عام	**233.8**	**256.5**
المجموع	**1443.13**	**1556.07**
خدمات للمؤسسات		
خاص	**139.1**	**142.07**
عام	**33.37**	**53.7**
المجموع	**172.47**	**195.77**
الفندقة و الإطعام		

خاص	**146.27**	**155.49**
عام	**27.82**	**33.5**
المجموع	**174.09**	**188.99**
الصناعة الغذائية		
خاص	**249.17**	**288.98**
عام	**36.3**	**41.71**
المجموع	**285.47**	**330.69**
صناعة الجلود و الأحذية		
خاص	**2.37**	**2.55**
عام	**0.27**	**0.31**
المجموع	**2.64**	**2.86**
التجارة و التوزيع		
خاص	**1759.6**	**1956.31**
عام	**110.98**	**113.76**
المجموع	**1870.58**	**2070.07**

- المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة و المناجم.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر باعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات التي تشكل محورا أساسيا و محركا فعالا في الاقتصاد الوطني و الذي تسعى الدولة جاهدة من خلال عدة إجراءات و تدابير تساهم في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات خاصة بعد التغييرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في تطور إلى أن استطاعت أن تتجاوز نسبة 98 بالمائة من إجمالي المؤسسات، و بالرغم من أن الغالبية منها هي مؤسسات مصغرة و تعاني من عدة مشاكل و عوائق، إلا أنها استطاعت أن توفر مناصب شغل و أن تساهم في الزيادة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - التشغيل - القيمة المضافة - الناتج الداخلي الخام.

Abstract

This study aims at trying to identify the contribution of the small and medium enterprises in Algeria and its economic role, as this sector is one of the most important sectors that constitute a central axis and an effective engine in the national economy. The state strives to support and promote small and medium enterprises as an alternative sector especially after the changes witnessed by the national economy in recent years, and we have concluded though this study that the small and medium enterprises in Algeria are in development and it was able to exceed 98 percent of the total institutions, although the majority of them are very small enterprises and suffer from many problems and obstacles, but they have been able to provide jobs and contribute to the increase in the value added and the Gross domestic product.

Key words small and medium enterprises- employment - value added - Gross domestic product